



تحليل حالة الهجرة الدولية في الأردن 2023



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاستقواء
ESCWA

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



تحليل حالة الهجرة الدولية في الأردن 2023



الأمم المتحدة
بيروت

2400005A

شكر وتقدير

الدراسة ويسر ممثلوها إجراء المقابلات في المؤسسات والوكالات التي يعملون فيها. وأتوجه أيضاً بالشكر إلى اللجنة الفنية للمجلس الأعلى للسكان التي أشرفت على إعداد هذه الدراسة وضمت السيدة رانيا العبادي، مساعدة الأمين العام، والسيد علي المطلق، مدير وحدة الدراسات والسياسات، والسيد غالب العزة، المدير الفني والباحث الرئيسي. وأنه كذلك بمساهمة السيد كمال صالح في إعداد هذه الدراسة.

الأمين العام

أ.د. عيسى المصاروة

أعدت هذه الدراسة بقيادة المجلس الأعلى للسكان ودعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وأغتنم هذه الفرصة لشكر فريق الإسكوا المؤلف من السيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان، والسيدة دينا تنير، مسؤولة الشؤون الاجتماعية، والسيدة رنا حريز، المساعدة الإدارية. وأشكر اللجنة التوجيهية التي ضمت ممثلين من المؤسسات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الأردن التي شاركت في تنفيذ

ملخص تنفيذي

والفرص المرتبطة بالهجرة الدولية، كما أنها تساهم في تحديد الأولويات ونقاط التدخل لتطوير حوكمة الهجرة في الأردن. والأمل معقود على أن تشكل هذه الدراسة أرضية علمية لإعداد استراتيجية الهجرة للأردن، التي من شأنها أن تساهم في تحقيق رؤية الأردن 2025، ورؤية التحديث الاقتصادي 2033.

وبناء على نتائج التحليل الكمي والنوعي في هذه الدراسة، ونتائج المقابلات التي أجريت مع 20 جهة حكومية وغير حكومية، وضعت مجموعة من التوصيات في السياسات العامة يمكن أن يسترشد بها الأردن في حوكمة الهجرة، وتفعيل استثمار عوائدها الإيجابية، والحد من نتائجها السلبية. وصنفت هذه التوصيات في سبعة محاور على النحو التالي:

- تطوير الإطار المؤسسي لحوكمة الهجرة.
- تفعيل التنسيق بين مختلف الجهات المعنية.
- تطوير البيانات المتعلقة بالهجرة.
- تمكين المهاجرين من المساهمة في عملية التنمية.
- ضمان حقوق المهاجرين وحمايتهم من الاستغلال وسوء المعاملة.
- توفير الخدمات اللائقة للمهاجرين.
- تفعيل التعاون الدولي والشراكات.

أعدت هذه الدراسة لتحليل حالة الهجرة في الأردن، وهي تندرج ضمن الجهود التي تبذلها الحكومة للوفاء بالتزاماتها بتحقيق أهداف عدد من الصكوك العالمية، بما في ذلك الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

اعتمدت الدراسة على منهجية البحث العلمي، التي تضمنت البحث المكتبي والتحليل الكمي والنوعي، استناداً إلى البيانات المتاحة، ومنها التعدادات السكانية، والإحصاءات الوطنية، والإحصاءات الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة. واستند البحث النوعي إلى مقابلات شخصية مع ممثلين عن جهات حكومية وخاصة ودولية.

واستندت الدراسة إلى استمارة صُممت للتعرف على توجهات هذه الجهات إزاء حوكمة الهجرة وتنظيمها وإدارتها، وعلى الصعوبات والتحديات التي تواجه حوكمة الهجرة وسياساتها. وفي إطار البحث النوعي، تركزت المقابلات التي أجريت على خمسة محاور هي: المسؤولية والمهام، البيانات والإطار القانوني والسياسات، التنسيق والخدمات، التحديات، الالتزام بالمواثيق والتوصيات الدولية.

وتلقي الدراسة الضوء على تطور اتجاهات الهجرة من الأردن وإليه وأنماطها، وتتناول التحديات

المحتويات

iii	شكر وتقدير
v	ملخص تنفيذي
1	مقدمة
3	1. حوكمة الهجرة الدولية في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية
3	ألف. المواثيق الدولية
6	باء. التشريعات الوطنية
9	2. النظام المؤسسي لحكومة الهجرة
9	ألف. وزارة الداخلية
10	باء. وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
11	جيم. وزارة العمل
11	دال. وزارة التخطيط والتعاون الدولي
12	هاء. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
12	واو. وزارة التربية والتعليم
13	زاي. وزارة الصحة
13	حاء. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
14	طاء. دائرة الإحصاءات العامة
14	ياء. وزارة التنمية الاجتماعية
14	كاف. أمانة عمان الكبرى والبلديات
15	لام. البنك المركزي
15	ميم. وزارة السياحة والآثار
16	نون. غرفة صناعة الأردن
17	3. البيانات والإحصاءات المتوفرة بشأن المهاجرين من الأردن وإليه
19	4. أنماط واتجاهات الهجرة من الأردن وإليه
19	ألف. الهجرة إلى الأردن
23	باء. الهجرة من الأردن
27	5. الهجرة والتنمية في الأردن: فرص وتحديات
27	ألف. المغتربون من الأردن وتحويلاتهم المالية
30	باء. المهاجرون إلى الأردن وتحويلاتهم المالية
30	جيم. التحديات التي تواجه الأردن نتيجة الهجرة

33	6. التوصيات
33	ألف. تطوير الإطار المؤسسي لحوكمة الهجرة
33	باء. تفعيل التنسيق بين مختلف الجهات المعنية
33	جيم. تطوير البيانات المتعلقة بالهجرة
34	دال. تمكين المهاجرين من المساهمة في عملية التنمية
34	هاء. ضمان حقوق المهاجرين وحمايتهم من الاستغلال وسوء المعاملة
34	واو. توفير الخدمات اللائقة للمهاجرين
35	زاي. تفعيل التعاون الدولي والشراكات
37	المرفق 1. التعدادات العامة للمساكن والسكان 1979-2004
40	المرفق 2. أعضاء اللجنة التوجيهية للدراسة
41	المرفق 3. مقابلات مع ممثلي الجهات الحكومية والدولية
43	المراجع

قائمة الجداول

20	الجدول 1. توزيع غير الأردنيين المقيمين في الأردن استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015، حسب الفئة العمرية
20	الجدول 2. توزيع غير الأردنيين حسب خصائص مختلفة، 2015
21	الجدول 3. توزيع السكان غير الأردنيين المقيمين في الأردن حسب الجنسية والجنس استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015
21	الجدول 4. التوزيع النسبي للسكان غير الأردنيين المقيمين في الأردن حسب الجنسية والجنس استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015
22	الجدول 5. توزيع الأردنيين وغير الأردنيين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة وما فوق حسب العلاقة بقوة العمل، 2022
25	الجدول 6. توزيع المغتربين الأردنيين في الخارج، 2015
25	الجدول 7. المغتربون الأردنيون حسب البلدان في نهاية عام 2021
25	الجدول 8. الأردنيون المقيمون في بلدان الخليج في نهاية عام 2021
28	الجدول 9. تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الفترة 2010-2022
28	الجدول 10. معدل نمو تحويلات الأردنيين خلال فترات مختلفة
29	الجدول 11. نسبة تحويلات المغتربين الأردنيين من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2022
30	الجدول 12. مقارنة تحويلات العاملين الأجانب في الأردن إلى الخارج بتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى الأردن خلال الفترة 2010-2020

قائمة الأطر

6	الإطار 1. أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
22	الإطار 2. اللاجئين في الأردن

مقدمة

الأردنيون بلدهم عن طريق الخبرات والمعارف التي اكتسبوها. لكن هجرة الأدمغة لا تزال أحد التحديات في الأردن، على غرار بلدان عربية عدة.

وتبرز الحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى اعتماد أطر لحوكمة الهجرة، تقلل من آثارها السلبية وتبني على فوائدها للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لجميع السكان في الأردن.

ونظراً إلى أهمية قضايا الهجرة من الأردن وإليه والارتباط الوثيق بين الهجرة الدولية والتنمية، أعدت هذه الدراسة لتحليل حالة الهجرة في الأردن. وهي تندرج ضمن الجهود التي تبذلها الحكومة للوفاء بالتزاماتها بتحقيق أهداف عدد من الأطر العالمية، بما في ذلك الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وترمي الدراسة إلى سد الفجوة المعرفية بشأن واقع الهجرة في الأردن، وتقديم الأدلة العلمية الكمية والنوعية في هذا المجال. وهي تساهم في تحديد الأولويات ونقاط التدخل بهدف تطوير إطار حوكمة الهجرة. والأمل معقود على أن تشكل أرضية علمية لإعداد استراتيجية الهجرة للأردن، التي من شأنها أن تساهم في تحقيق رؤية الأردن 2025 ورؤية التحديث الاقتصادي 2033.

وتلقي الدراسة الضوء على تطور اتجاهات الهجرة من الأردن وإليه وأنماطها، والإحاطة بالأطر والمعايير الدولية في حوكمتها، كما أنها تتناول التحديات

شهد العالم حراكاً بشرياً غير مسبوق بين عامي 2000 و2020، إذ ارتفع عدد المهاجرين الدوليين من حوالي 175 إلى حوالي 281 مليون مهاجر، وهو ما يعادل 3.6 في المائة من سكان العالم. ويعود جزء كبير من هذه الزيادة إلى هجرة اليد العاملة والهجرة القسرية والأزمات الإنسانية في مناطق عدة. وسجل الأردن، أسوأ ببقية بلدان العالم، ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد المهاجرين منه وإليه.

وواجه الأردن، بسبب موقعه الاستراتيجي، موجات متلاحقة من الهجرة عبر التاريخ، منها هجرة اليد العاملة والهجرة القسرية نتيجة النزاعات التي اندلعت في بعض البلدان المجاورة. ويستقبل الأردن نحو 3.5 مليون مهاجر ولاجئ، شكلوا نحو 31.5 في المائة من سكانه في عام 2022، مقارنة بحوالي 8 في المائة في عام 2004. وفي الوقت نفسه، غادر نحو 924,850 أردنياً بحثاً عن فرص للعمل والتعليم وللهجرة من الأردن وإليه أبعاد وأثار ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وتنموية عدة.

اقتربت الهجرة المتزايدة من الأردن وإليه بتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية من جهة، وبفرص تنموية من جهة أخرى. فبينما أدت موجات الهجرة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، أسهمت في النمو الاقتصادي للبلد، وذلك من خلال مشاركة المهاجرين في سوق العمل، لا سيما في القطاعات الاقتصادية التي تعاني من نقص حاد في اليد العاملة الأردنية. وساهمت التحويلات المالية للمهاجرين من الأردن مباشرة في تحسين ظروف عيش أسرهم وتنمية مجتمعاتهم. وكذلك، أغنى المهاجرون

والإحصاءات الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة. واستند البحث النوعي إلى مقابلات شخصية مع ممثلين عن جهات حكومية وخاصة ودولية. واستخدمت الدراسة استمارة صُممت للتعرف على توجهات هذه الجهات إزاء حوكمة الهجرة وتنظيمها وإدارتها، وعلى الصعوبات والتحديات التي تواجه حوكمة الهجرة وسياساتها. وفي إطار البحث النوعي، تركزت المقابلات التي أجريت مع جهات مختلفة (حكومية وخاصة ودولية) على خمسة محاور وهي: المسؤولية والمهام، البيانات والإطار القانوني والسياسات، التنسيق والخدمات، التحديات، الالتزام بالمواثيق الدولية والتوصيات.

والفرص المرتبطة بالهجرة، وتحديد أولويات حوكمتها في الأردن.

واقترنت الدراسة على البحث في قضايا الهجرة من الأردن وإليه، واستثنت من تحليلها التفصيلي قضايا اللجوء في الأردن، نظراً إلى توفر الكثير من الدراسات التي تناولها.

وقد اعتمدت الدراسة على منهجية البحث العلمي، التي تضمنت البحث المكتبي والتحليل الكمي والنوعي، استناداً إلى البيانات المتاحة، ومنها التعدادات السكانية، والإحصاءات الوطنية،

1. حوكمة الهجرة الدولية في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية

ألف. المواثيق الدولية

وتضمن برنامج العمل فصلاً خاصاً بالهجرة الدولية، وتمثلت أهدافه في ما يلي:

- (أ) معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ولا سيما الأسباب المتصلة بالفقر؛
- (ب) التشجيع على زيادة التعاون والحوار بين بلدان المنشأ والمقصد سعياً إلى زيادة فوائد الهجرة التي تجنيها الأطراف المعنية لتبلغ الحد الأقصى، وتعزيز الآثار الإيجابية على التنمية في كل من البلدان المنشأ والمقصد؛
- (ج) تيسير عملية إعادة إدماج المهاجرين العائدين.

أما الإجراءات المقترحة لتحقيق هذه الأهداف، فجاءت على الشكل التالي:

1. سعي حكومات بلدان المنشأ والمقصد إلى إتاحة خيار البقاء في البلد المنشأ أمام جميع المواطنين. وبغية تحقيق هذا الهدف، لا بد من تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، التي تكفل توازناً اقتصادياً أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.
2. اعتماد حكومات بلدان المنشأ، التي ترغب في تعزيز تدفق التحويلات المالية إليها والاستفادة منها في التنمية، أسعار صرف وسياسات نقدية واقتصادية

تتعدد المواثيق الأممية بشأن الهجرة الدولية، وتهدف بمعظمها إلى التعامل مع التدفقات المتزايدة للمهاجرين حول العالم وتعظيم فوائد الهجرة من الناحية التنموية والحد من آثارها السلبية على بلدان المنشأ والمقصد. وتتناول المواثيق عدداً من القضايا الأساسية، على غرار التشجيع على الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والحد من الهجرة غير النظامية، ودعم حصول المهاجرين على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية ووصولهم إلى الخدمات الأساسية، ومكافحة الكراهية والتمييز ضدهم، وقضايا أخرى تصب في مصلحة المهاجرين ومجتمعاتهم في بلدان المنشأ والمقصد. وقد شارك الأردن في معظم المحافل الدولية والإقليمية التي تناولت قضية الهجرة، كما أنه سنّ عدداً من التشريعات الوطنية ذات الصلة. يتناول القسم التالي نبذة عن أهم هذه المواثيق والاستجابات الوطنية لها.

1. المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، 1994

أتاح برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي اعتمده دول العالم ومن بينها الأردن في عام 1994، خارطة طريق لتقاطع قضايا السكان والتنمية وسبل وضع الإنسان في صلب العملية التنموية.

2. خطة التنمية المستدامة لعام 2030

في أيلول/سبتمبر 2015، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030²، التي التزمت حكومة الأردن بتنفيذها. وتضمنت الخطة إقراراً بأهمية الهجرة وارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة. ويدعو المقصد 7-10 من أهداف التنمية المستدامة جميع الحكومات إلى تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بطرق تشمل تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها التي تتسم بحسن الإدارة. ويرتبط هذا المقصد بمقاصد أخرى لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك المقصد 10.ج، الذي يدعو إلى خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين، والمقصد 8-8، الذي يدعو إلى إيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن للعمال المهاجرين، والمقصد 17-18، الذي يدعو إلى جمع بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة.

3. إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، 2016

في أيلول/سبتمبر 2016، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من الالتزامات بهدف زيادة حماية اللاجئين والمهاجرين. وتُعرف هذه الالتزامات بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي يؤكد على أهمية النظام الدولي للاجئين، ويشكل التزاماً من جانب الدول الأعضاء بتعزيز آليات حماية الأشخاص أثناء تنقلهم. ومهد الإعلان الطريق أمام اعتماد اتفاقين عالميين جديدين في عام 2018، وهما الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (اتفاق مراكش بشأن الهجرة).

سليمة، وتيسرها لتوفير مرافق مصرفية تمكن من التحويل الآمن والسريع لأموال المهاجرين، فضلاً عن تهيئة الظروف المناسبة لزيادة المدخرات المحلية وتوجيهها إلى الاستثمار الإنتاجي.

3. نظر حكومات بلدان المقصد في استخدام أشكال معينة من الهجرة المؤقتة، على غرار الهجرة القصيرة الأمد أو تلك المتصلة بالمشاريع، كوسيلة لتحسين مهارات مواطني البلد المنشأ، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من أن تنظر الحكومات، عند الاقتضاء، في الانضمام إلى اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، واتخاذ الخطوات الملائمة لصون الأجور وشروط العمل لكل من العمال المهاجرين والمواطنين في القطاعات الاقتصادية المتأثرة.

4. تعاون حكومات البلدان المتأثرة بالهجرة الدولية في إدماج هذه القضية في برامجها السياسية والاقتصادية والإسهام في التعاون التقني لمعاونة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على معالجة التأثير الناتج عن الهجرة الدولية.

5. تشجيع الحكومات على النظر في طلبات الهجرة الواردة من البلدان التي تتعرض لتهديد وجودي وشيك بسبب الاحترار العالمي وتغير المناخ، استناداً إلى الأدلة العلمية المتاحة.

6. دعم الحكومات، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية، لجمع بيانات عن تدفقات وأرصدة المهاجرين الدوليين، والعوامل المسببة للهجرة، ورصد الهجرة الدولية، فضلاً عن تقديم الدعم لتحديد استراتيجيات تكفل إسهام الهجرة في التنمية والعلاقات الدولية.

2 الدليل الإلكتروني لإطار أهداف التنمية المستدامة والبيانات الوصفية - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

5. الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، 2018

في كانون الأول/ديسمبر 2018⁴، صدر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي يعرف أيضاً باتفاق مراكش بشأن الهجرة، وهو أول اتفاق دولي تتفاوض عليه الحكومات بشأن نهج مشترك لإدارة الهجرة الدولية. وتسعى الدول الأعضاء إلى تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والحد من الهجرة غير النظامية وتأثيرها السلبي عن طريق التعاون الدولي المتمثل في مجموعة من التدابير الواردة في الاتفاق العالمي.

وقد وافق الأردن على مخرجات الاتفاق، الذي يوفّر إطار تعاون غير ملزم، ويبني على التزامات الدول الأعضاء بموجب إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. ويعزز الاتفاق التعاون الدولي، ويقر بأنه لا يمكن لأي دولة أن تعالج قضايا الهجرة بمفردها، كما أنه يؤيد سيادة الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ويستند الاتفاق إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية الشاملة والمتراصة ويشمل 23 هدفاً وعملية تنفيذ وكذلك عملية متابعة واستعراض. ويتضمن كل هدف التزاماً، ومجموعة إجراءات على شكل أدوات سياسية وممارسات فضلى ذات صلة (الإطار 1). وفي هذا السياق، أنشأت الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 مجموعة عمل وطنية معنية بالهجرة، برئاسة مشتركة بين منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، دعماً للجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

4. الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، 2018

أقرت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر عام 2018³ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يعد إطاراً لتقاسم المسؤوليات على نحو أكثر إنصافاً وقابلية للتنبؤ، علماً أن تحقيق حل مستدام لأوضاع اللاجئين غير ممكن من دون تعاون دولي. ويوفر الاتفاق خطة للحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان حصول المجتمعات المضيفة على الدعم اللازم، وتمتع اللاجئين بحياة مثمرة. والاتفاق فرصة فريدة لتحويل الطريقة التي يستجيب بها العالم لحالات اللاجئين، بما يعود بالمنفعة على اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم. وتمثل أهدافه الرئيسية الأربعة في:

1. تخفيف الضغوط على بلدان المقصد.
2. زيادة قدرة اعتماد اللاجئين على الذات.
3. توسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة.
4. دعم الظروف في بلدان المنشأ لعودة اللاجئين بأمان وكرامة.

ولا يتضمن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين حماية قانونية ولا معايير ولا التزامات جديدة، بل إنه صمم لتحسين استجابة العالم لاحتياجات اللاجئين على النحو المحدد في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، فضلاً عن الاتفاقات الإقليمية للاجئين. ومع أن الأردن ليس طرفاً في اتفاقية عام 1951، فهو أبرم اتفاقية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقعت في عام 1998 وعُدلت في عام 2014. وتتضمن مجموعة من الإجراءات التنظيمية للاجئين في ما يتعلق بالعمل والإقامة وضمانات التقاضي وغيرها.

3 الأمم المتحدة، 2018.

4 الأمم المتحدة، 2019.

الإطار 1. أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

1. جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.
2. تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر المواطنين إلى مغادرة بلدهم الأصلي.
3. تقديم معلومات دقيقة في وقتها في جميع مراحل الهجرة.
4. ضمان حيافة جميع المهاجرين الوثائق اللازمة وما يثبت هويتهم القانونية.
5. تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية.
6. تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق.
7. معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها.
8. إنقاذ الأرواح البشرية وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين.
9. تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين.
10. منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية.
11. إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة.
12. تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب.
13. عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملأذ أخير، والعمل على إيجاد بدائل.
14. تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة.
15. تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية.
16. تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الإدماج والتماسك الاجتماعي الكاملين.
17. القضاء على جميع أشكال التمييز والتشجيع على الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على التصورات العامة عن الهجرة.
18. الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات.
19. تهيئة ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.
20. التشجيع على إرسال تحويلات مالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة وتيسير الإدماج المالي للمهاجرين.
21. التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم على نحو آمن يصون كرامتهم، وكذلك إعادة إدماجهم إدماجاً مستداماً في المجتمع.
22. إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة.
23. تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

6. اتفاقيات أخرى ذات صلة

وقع الأردن عدداً من الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة. وتنطبق هذه الاتفاقيات على حقوق جميع السكان، بمن فيهم المواطنون والمهاجرون.

باء. التشريعات الوطنية

تماشياً مع الأطر الدولية التي انضم إليها، وانسجاماً مع الأطر الوطنية، وضع الأردن عدداً من القوانين والتشريعات، يختص البعض منها مباشرة بالهجرة ويتناول البعض الآخر قضايا الهجرة من منظور قطاعي. وفي ما يلي أبرز هذه التشريعات:

لا يحملون إذن إقامة وغير المسموح لهم بالعمل في الأردن. ويرتب على مخالفي القانون تسديد غرامات مالية، وهو يجرم العامل الوافد المخالف لهذه البنود ويعتبرها مخالفات جزائية (المواد 31، 32، 34، 35).

3. قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته

لم يميز قانون العمل الأردني بين الأردنيين وغير الأردنيين في تعريفه للعامل. وعزف نصه العامل على أنه كل شخص يؤدي عملاً لقاء أجر ويكون تابعاً لصاحب العمل وتحت إمرته. وعلى الرغم من أن وزارة العمل، وهي الجهة المسؤولة، أقرت اجراءات بهدف تنظيم سوق العمل، على غرار اشتراطها على العامل غير الأردني الحصول على تصريح عمل رسمي قبل مزاولة أي عمل واعتبار كل شخص يمارس العمل من دون تصريح عامل مخالف، لم يحرمه القانون من حقوقه المختلفة. فالمحاكم الأردنية لا تميز بين العامل غير الأردني النظامي وغير النظامي في دعاويها وفي مسائل الحقوق المختلفة⁹. ويجري العمل على إدخال تعديلات على المادة 12 في قانون العمل رقم 8 لسنة 1996 تستهدف بعضها العمال المهاجرين وأنظمة سوق العمل.

4. قانون العمل، المادة 97 من قرار وزير العمل رقم 2022/45

ينص هذا القانون على تعديل القرار الخاص بفئات الصناعات والأنشطة الاقتصادية التي يُسمح للعمال

1. قانون الضمان الاجتماعي الأردني لسنة 2014

تنص المادة 2 من قانون الضمان الاجتماعي الأردني لسنة 2014 وتعديلاته على التعريفين التاليين: (1) صاحب العمل: كل شخص طبيعي أو معنوي يستخدم عاملاً أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون؛ (2) المؤمن عليه: الشخص الطبيعي الذي تسري عليه أحكام هذا القانون ذكراً كان أم أنثى⁵.

يتميز قانون الضمان الاجتماعي الأردني على مستوى المنطقة نظراً لشموله العمال بمعزل عن جنسهم وجنسياتهم⁶. ويشمل القانون تأمين إصابات العمل والشيخوخة والعجز والوفاة والأمومة والتعطل عن العمل، إلى جانب التأمين الصحي. ويغطي القانون العامل مهما كانت مدة عقده ونوعه وطبيعة الأجر، شريطة أن لا يقل الأجر الذي تحتسب الاشتراكات على أساسه عن أي من العمال عن الحد الأدنى للأجور المعتمد وفقاً لقانون العمل النافذ⁷.

2. قانون الإقامة وشؤون الأجانب الأردني رقم 24 لسنة 1973 وتعديلاته

حدد قانون الإقامة وشؤون الأجانب الأردني رقم 24 لسنة 1973 وتعديلاته شروط الدخول النظامي لغير الأردنيين إلى البلد والإقامة فيه⁸. وقد حدد هذا القانون كذلك العمال الوافدين الذين تنطبق عليهم أحكامه بالعمال الوافدين الذين دخلوا إلى أراضي الأردن بطرق مشروعة وحصلوا على تأشيرة دخول. ولا يجيز هذا القانون استخدام العمال الوافدين الذين

5 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، قانون الضمان الاجتماعي الأردني لسنة 2014 وتعديلاته.

6 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي نحو منظومة حماية اجتماعية متكاملة، أيار/مايو 2014، متوفر على الموقع الإلكتروني

التالي: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--arabstates/--ro-beirut/documents/genericdocument/wcms_246623.pdf

7 قانون الضمان الاجتماعي الأردني لسنة 2010، <http://www.iclc-law.com/ar>.

8 إدارة الإقامة والحدود، قانون الإقامة وشؤون الأجانب الأردني رقم 24 لسنة 1973 وتعديلاته.

9 الفندي، أسامة وآلاء البشاييرة 2014.

المياه والزراعة والصناعات الغذائية. وأضيفت فئة العمال المنزليين إلى الفئات المهنية التي يغطيها اتحاد الخدمات العامة والمهن الحرة.

بتأسيس نقابات فيها، بما في ذلك العمال الزراعيون في المهن التي يمكن أن تنضم إلى نقابة الصناعات الغذائية، وتسمى من الآن فصاعداً الاتحاد العام لعمال

2. النظام المؤسساتي لحوكمة الهجرة

وشهادات قيد للأردنيين المقيمين في الخارج عن طريق السفارات والقنصليات الأردنية.

وتواجه دائرة الأحوال المدنية والجوازات تحديات في التعامل مع قضية المهاجرين الأجانب المتواجدين في الأردن، تتمثل بازدواجية الأرقام الشخصية لغير الأردنيين نتيجة تغير هذه الأرقام، إذ يُمنح الشخص رقماً جديداً في حالة المغادرة والعودة، بالإضافة إلى عدم حيازة اللاجئين للأوراق الثبوتية المصدقة، وخشية غير الأردنيين من مراجعة الدوائر الأمنية بسبب مخالفتهم قوانين الإقامة.

وتتضمن مهام مديرية الجنسية وشؤون الأجانب والاستثمار منح تأشيرات الإقامة لغير الأردنيين وإجراءات الحصول على إذن الإقامة والخروج في بعض الحالات. أما التحديات التي تواجهها المديرية، فتشمل عدم تعامل الأجانب، ولا سيما العاملين منهم في القطاع الزراعي، مع النظم الإلكترونية التي استحدثتها المديرية بسبب تدني مستوياتهم التعليمية.

ويعالج قسم مكافحة الاتجار بالبشر في مديرية حقوق الانسان الشكاوى المتصلة بالاتجار بالبشر ويحيلها إلى الجهات المختصة¹⁰.

وتواجه وزارة الداخلية نوعين من التحديات، هما التحديات الخارجية التي تسببها الظروف السياسية والاضطرابات في البلدان المجاورة، وعدم الاستقرار الأمني في هذه البلدان، ما يؤدي إلى موجات نزوح

تتعدد الجهات المسؤولة عن صياغة سياسات الهجرة وتنفيذها في الأردن وتتنوع مسؤولية هذه الجهات وفق طبيعتها ومهامها والقوانين الملزمة لها في أداء مهامها. ويوفر هذا القسم لمحة عن أبرز المؤسسات الحكومية المعنية بقضايا الهجرة، والمهام التي تضطلع بها، والأطر القانونية التي ترعى عملها، وبعض التحديات التي تواجهها في إدارة ملف الهجرة، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها في التنسيق مع باقي الجهات الحكومية وغير الحكومية.

ألف. وزارة الداخلية

وزارة الداخلية هي الجهة الحكومية المسؤولة عن الأجانب المقيمين على الأراضي الأردنية. وهي تضبط تواجد الأجانب على الأراضي الأردنية وتتابع شؤونهم وفق إطار قانوني. وتتخذ الوزارة الإجراءات الأمنية لضبط الهجرة في الأردن عن طريق الأجهزة الأمنية التابعة لها بمختلف أنواعها. وتتعاون وزارتا الداخلية والعمل في ضبط العمال الوافدين المخالفين. وفي الوزارة عدد من الوحدات الإدارية المعنية بملف الهجرة.

وتتضمن مهام دائرة الأحوال المدنية والجوازات تسجيل الواقعات الحيوية، كالمواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق وإصدار البطاقات الشخصية ودفاتر العائلة وجوازات السفر للأردنيين ومؤقتاً لأبناء قطاع غزة والضفة الغربية وإصدار بطاقات إقامة مؤقتة لأبناء قطاع غزة المقيمين في الأردن،

وتتعاون إدارة الإقامة والحدود مع الوزارات الأخرى كوزارات الداخلية والخارجية والصحة والعمل عن طريق المشاركة في حملات التفتيش لضبط العمال الوافدين المخالفين لقانون الإقامة وقانون العمل. وتنسق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والسفارات والاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى إدارة الإقامة والحدود، تضم الوزارة إدارة أمن الجسور التي تشمل مهامها تيسير وتوثيق حركة جميع الوافدين والمغادرين عن طريق جسر الملك حسين من أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وإليها بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى، وتقديم كافة الخدمات الإدارية لجميع المسافرين وتقديم التسهيلات والخدمات اللازمة للدبلوماسيين وكبار الزوار ورجال الأعمال والوفود العسكرية والمدنية وسيارات الإسعاف ومساعدة ذوي الإعاقة واتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة للمجموعات السياحية بالتنسيق مع الإدارة الملكية لحماية البيئة والسياحة والأجهزة الأمنية، والإشراف على نقل البضائع ما بين الأردن والسلطة الفلسطينية، وتأمين إرسال المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني والعمل على صرف البطاقات واستبدال إحصاءات الجسور.

وتضطلع مديرية شؤون اللاجئين السوريين بدور رئيسي وفاعل في تقديم الخدمات المدنية وتنفيذ واجبات الأمن الداخلي العملية والإنسانية بتميز، وذلك وفق أعلى المعايير الاحترافية، بما ينسجم مع معايير حقوق الإنسان وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

باء. وزارة الخارجية وشؤون المغتربين

وزارة الخارجية وشؤون المغتربين هي الجهة الحكومية المسؤولة عن المغتربين الأردنيين، ويطلق

وهجرة إلى الأردن، والتحديات الداخلية التي تتمثل في تعدد السياسات النازمة ومصادر البيانات المتعلقة بقضايا المهاجرين.

وتنسق وزارة الداخلية مع كافة الوزارات ذات الصلة بالمهاجرين المتواجدين في الأردن. وتنسق دائرة الأحوال المدنية والجوازات مع مديرية الأمن العام لمنح غير الأردنيين أرقاماً شخصية. وتنسق كذلك وزارة الداخلية مع الجهات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمات الأمم المتحدة، في ما يتعلق بملف الهجرة الدولية.

وترتبط مديرية الأمن العام بوزير الداخلية بموجب المادة (3/أ) من قانون الأمن العام وتعديلاته رقم 38 لسنة 1965. وتضم إدارة الإقامة والحدود، التي تنظم دخول وخروج المسافرين من كافة الجنسيات وتنفذ قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم 24 لسنة 1973. وتشمل واجبات إدارة الإقامة والحدود تقديم الخدمات الشرطة والأمنية المتميزة لمتلقي الخدمة (القادمون والمغادرون)، وتنفيذ الخطط الأمنية الخاصة بأمن المراكز الحدودية وحمايتها، وتنفيذ كافة التعاميم الصادرة عن الجهات القضائية والأمنية بحق المطلوبين وإلقاء القبض عليهم واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم، وتوجيه خطط توقيف المبعدين والمطلوبين والمتسللين ونقلهم والإشراف عليها، والسيطرة على أعمال الشغب داخل المراكز الحدودية بالتنسيق مع الجهات الأمنية الأخرى. وتشمل الخدمات التي تقدمها إثبات الدخول والمغادرة، إجراءات الجنسيات (الموافقة على الدخول)، إصدار الإقامة المؤقتة، الإعفاءات، الإقامة السنوية للطلاب، الإقامة السنوية للزوجة الأجنبية للأردني، الإقامة السنوية (من دون مهنة ومهنة مستمرة)، الإقامة السنوية للزوج الأجنبي للأردنية، الإقامة السنوية للعمال المنزليين، الحصول على جنسية، تسديد الملفات عند مغادرة الأجنبي وهو يحمل إقامة سارية المفعول، تسلسل الإقامة، معاملة استكمال الزواج، ومنح الإقامة لمدة خمس سنوات.

جيم. وزارة العمل

وزارة العمل هي الجهة الحكومية المسؤولة عن تنظيم سوق العمل الأردني الذي يشكل العمال غير الأردنيين جزءاً منه. وتضطلع الوزارة بدورها من خلال منح تصاريح العمل لغير الأردنيين وضبط العمال غير الأردنيين المخالفين وتنظيم شؤون مكاتب استقدام العمال الوافدين وتطبيق التعليمات الناظمة. ويجري موظفو الوزارة عمليات تفتيش في أماكن تواجد العمال غير الأردنيين المخالفين. والوزارة مسؤولة أيضاً عن مكاتب التشغيل الخاصة التي توفر فرص عمل للأردنيين داخل الأردن وخارجه. وتضم وزارة العمل ضابط ارتباط لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة.

وتواجه وزارة العمل تحد في ضبط العمال غير الأردنيين، فحددت لهم نسباً في كل قطاع. أما بالنسبة للعمال المخالفين، فقد أعطيت فترة سماح لتنظيم أوضاعهم وتسويتها.

وتتعاون وزارة العمل مع كافة الوزارات ذات الصلة بالعمال غير الأردنيين، كما تربطها علاقات مع الجهات الدولية مثل منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة.

دال. وزارة التخطيط والتعاون الدولي

بموجب قانون التخطيط رقم 68 لسنة 1971، وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي "حلقة الوصل بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وبين مصادر التمويل الخارجي من الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية وغيرها". والوزارة هي الجهة الحكومية الوحيدة المخولة بالتعاقد بشأن المساعدات الخارجية وتخصيصها للبرامج والمشاريع التنموية

عليهم اسم الرعايا الأردنيين أو الجالية الأردنية في الخارج. وتضم الوزارة إدارة شؤون المغتربين المعنية خاصة برعاية شؤون المغتربين الأردنيين، وتوثيق صلاتهم بالوطن، وتلمس آمالهم وطموحاتهم، وإطلاق مبادرات ومشاريع هادفة إلى تحقيق تطلعاتهم وتحسين جودة الخدمات المقدمة لهم. وتؤدي الإدارة مهامها من خلال:

- المشاركة في وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج ومشاريع وخطط عمل خاصة بالمغتربين الأردنيين وتنفيذها عن طريق شراكات مع مؤسسات الدولة المختلفة.
- العمل على مأسسة آليات التواصل بين المغتربين والوطن وتطويرها.
- تعزيز القدرات المؤسسية ورفع كفاءتها خدمة للمغتربين.
- المساهمة في الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية للمغتربين الأردنيين.
- دعم إسهامات المغتربين ومشاركتهم في عملية التنمية الشاملة والمستدامة.
- رصد الكفاءات الأردنية في الخارج والعمل على التشبيك بينها وبين النظراء في الداخل.
- الإعداد والتحصير لعقد مؤتمرات للمغتربين داخل الأردن وخارجه ومتابعة تنفيذ التوصيات.
- الاهتمام بمطالب المغتربين ومقترحاتهم وأفكارهم، ومتابعتها مع الجهات ذات الصلة.
- تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالمغتربين وقطاعاتهم ومهنتهم وأماكن إقامتهم.

أما على صعيد الأجانب في الأردن، فتحرص الوزارة على التنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية والدولية في ما يتعلق بملف المهاجرين غير الأردنيين المقيمين في البلد، علاوة على ملف اللاجئين الذي يشكل عبئاً من الناحية الديمغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

وتواجه الوزارة بدورها تحديات في التعامل مع قضية طلاب التعليم العالي غير الأردنيين المتواجدين في الأردن تتمثل في الحاجة إلى إنشاء نافذة موحدة لتقديم جميع الخدمات التي يحتاج إليها الطلاب الوافدون، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة المعيشة والدراسة، ما يضعف فرصة استقطاب الطلاب للدراسة في الأردن.

وتنسق الوزارة مع جميع الوزارات المعنية والسفارات الأجنبية في الأردن، وتتعاون معها من أجل تقديم الخدمات التي يحتاج إليها الطلاب الوافدون وتنظيم شؤونهم.

واو. وزارة التربية والتعليم

وزارة التربية والتعليم هي الجهة الحكومية المسؤولة عن ملف الطلاب غير الأردنيين المقيمين الأردن. وتشمل مهامها توجيههم ومعادلة شهاداتهم وتزويدهم بكشوفات النتائج المدرسية. وتعتبر الوزارة الجهة الرسمية المسؤولة عن ملف المعلومات والبيانات المتعلقة بالطلاب الأردنيين المقيمين في الخارج، إلى جانب دائرة الإحصاءات العامة.

وتضمنت الخطة الاستراتيجية 2018-2022 توصية بشأن المساواة في حصول جميع الطلاب المقيمين على الأراضي الأردنية على التعليم. لكن وزارة التربية والتعليم تواجه تحديات في هذا الصدد نتيجة ازدياد أعداد الطلاب المهاجرين، بما في ذلك الضغوطات على البنية التحتية (المدارس والمرافق) واكتظاظ الصفوف المدرسية والتكاليف المترتبة على استئجار المباني.

وتتعاون وزارة التربية والتعليم مع الوزارات الأخرى، منها وزارة التخطيط والتعاون الدولي في ما يتعلق بالطلاب غير الأردنيين المقيمين في الأردن في مجالات التعليم، بالإضافة إلى جهات غير حكومية

ذات الأولوية، بما يتوافق مع البرامج التنفيذية التي تقر وفقاً لرؤية التحديث الاقتصادي وبما يضمن نجاح التحديث بمسارته الثلاث السياسية والاقتصادية والإدارية، وخطط الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، التي تعد بالتنسيق مع مختلف الوزارات القطاعية والدوائر والمؤسسات المعنية، وبالتشاور مع المجتمع الدولي، وبالاعتماد على تقارير تقييم الاحتياجات التي تحددها الأمم المتحدة. ويساعد الأردن في الاستجابة بفعالية أكبر لأزمة اللاجئين السوريين. وتتولى الإدارة أيضاً مسؤولية متابعة ملف التنمية المستدامة، الذي يتضمن قضية الهجرة.

هاء. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي الجهة الحكومية المسؤولة عن ملف المعلومات والبيانات المتعلقة بطلاب التعليم العالي الأردنيين المتواجدين في الخارج. وتحصل على البيانات عن طريق السفارات الأردنية والملحقين الثقافيين في الخارج. ووحدة شؤون الطلبة الوافدين في الوزارة هي الجهة الحكومية المسؤولة عن ملف طلاب التعليم العالي غير الأردنيين المتواجدين في الأردن. وتتلخص مهام الوزارة في إدارة موقع "أدرس في الأردن" وإصدار السياسة العامة لقبول الطلاب الوافدين وتنفيذ الاتفاقيات الثقافية وإصدار نظام شؤون الطلاب الوافدين وتنفيذه.

وتضبط الوزارة شؤون الطلاب الوافدين للدراسة في الأردن بموجب النظام رقم 108 لسنة 2018. وتتناول الخطة الإستراتيجية 2022-2024 مسألة طلاب التعليم العالي غير الأردنيين المتواجدين في الأردن، ومعظمهم يحملون الجنسية الفلسطينية والسورية. وفي عام 2019، بلغ عدد الطلاب الوافدين إلى الأردن 37,423 طالباً.

الحكومية والجهات الدولية، ومنها منظمة الصحة العالمية واليونيسف والبنك الدولي.

منها اليونيسف والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومنظمة جاياكا اليابانية واليونسكو.

حاء. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

في ما يتعلق بالعمال الوافدين، تضطلع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بمهام تقديم المنافع التأمينية من دون تمييز والخدمات التي يطلبها المؤمن عليهم. وتعتمد المؤسسة إطاراً قانونياً لضبط عملية تسجيل العمال الوافدين.

ويُشمل العامل الوافد الذي لديه تصريح عمل صالح بمظلة الضمان الاجتماعي من خلال الربط الإلكتروني مع وزارة العمل. وتتخذ المؤسسة العامة إجراءات لتصحيح أوضاع العمال الوافدين غير المسجلين. وتنفذ مديرية التفتيش عمليات تفتيش ميدانية مستعينة بالربط الإلكتروني مع وزارة العمل وإدارة الإقامة والحدود، من أجل إصدار قرار قابل للطعن من جميع الأطراف. وتصحح المنشأة التي يعمل فيها العامل الوافد غير المسجل الخطأ عبر التواصل مع المؤسسة لتصويب وضعه، فضلاً عن تقديم كتاب لمديرية التفتيش في الفرع المعني.

والأردن هو الدولة الأولى على المستوى الإقليمي في مجال احتساب الضمان المبكر واستلام مستحقات الدفعة الواحدة للمؤمن عليهم من العمالة الوافدة ومعاملتهم على غرار الأردنيين من دون أي تمييز. وخلال جائحة كوفيد-19، حولت المؤسسة التعميمات والمنافع إلكترونياً إلى المؤمن عليهم من العمال الوافدين، وذلك عن طريق مكاتب الصرافة في الأردن.

وتواجه المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تحديات في التعامل مع قضية العمال الوافدين، ومنها الجانب

زاي. وزارة الصحة

وزارة الصحة هي الجهة الحكومية المسؤولة عن تقديم الخدمات الصحية ومنها خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثة. ويحق لغير الأردنيين الحصول على الخدمات الصحية التي تقدمها الوزارة شأنهم شأن الأردنيين. وتضبط الوزارة تقديم الرعاية الصحية لغير الأردنيين المقيمين في الأردن بموجب قرارات صادرة عن مجلس رئاسة الوزراء تعمم على جميع مرافق تقديم الخدمات. وقد أعدت الوزارة دليل التعامل مع اللاجئين، الذي يتضمن جميع القرارات الصادرة في هذا الشأن. في المقابل، تختلف رسوم الحصول على الرعاية الصحية بين الأردنيين وغير الأردنيين، علماً بأن جميع اللاجئين يمكنهم الوصول إلى خدمات صحة الأمومة والطفولة مجاناً، إلى جانب الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص حسب التسعيرة التي يفرضها، ضمن الأنظمة والقوانين المعمول بها في وزارة الصحة.

أما التحديات، فتكمن في التغطية الشاملة للخدمات الصحية وتوافر الكوادر الطبية المتخصصة وهجرة الكفاءات وتمويل الخدمات الصحية والحوكمة بأبعادها المختلفة ومواكبة التكنولوجيا الطبية وتكنولوجيا المعلومات. ويفرض ارتفاع معدلات الهجرة القسرية إلى الأردن أعباءً إضافية على الوزارة، إذ يترتب عليها زيادة الكوادر وأسرة المستشفيات والدعم المالي والبشري والخدمات.

ويجري التعاون والتنسيق بين وزارتي الصحة والداخلية في ما يتعلق بغير الأردنيين المقيمين البلد. وتتعاون وزارة الصحة أيضاً مع الجهات غير

حالياً لتنفيذ مسح دولي آخر للهجرة، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، بهدف تحسين البيانات.

وتواجه دائرة الإحصاءات العامة تحديات كثيرة، منها عدم وجود مسح دورية في مجال الهجرة وعدم معرفة خصائص المهاجرين لأسباب تتعلق بعدم التمويل، بالإضافة إلى تغير أماكن إقامة غير الأردنيين باستمرار، وغياب الربط الإلكتروني مع المؤسسات ذات الصلة.

وتتعاون دائرة الإحصاءات العامة مع الوزارات الأخرى في ما يتعلق بالمهاجرين المقيمين في الأردن، وذلك في مجال الحصول على بيانات بشأن أعداد المهاجرين وجنسياتهم. وتنسق الدائرة مع الجهات غير الحكومية والجهات الدولية، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة، لعقد دورات تدريبية وورش عمل ترمي إلى رفع قدرات العاملين في مجال الهجرة.

باء. وزارة التنمية الاجتماعية

وزارة التنمية الاجتماعية هي الجهة الحكومية المسؤولة عن دور الإيواء والتعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر. وتضم في وحداتها الإدارية قسماً يعني بحماية ضحايا الاتجار بالبشر، من خلال تأمين الحماية والإيواء المؤقت لهم وإتاحة برامج تدريبية وتأهيلية وخدمات دعم ومساندة بهدف تمكينهم والعمل على تعافيهم¹¹.

كاف. أمانة عمان الكبرى والبلديات

تشارك أمانة عمان الكبرى والبلديات في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن تنمية المدن وإشراك المهاجرين في عملية التنمية. وتعاونت أمانة عمان الكبرى مع

التشريعي والتعارض بين بعض قوانين وزارة العمل والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والتهرب التأميني وتهرب أصحاب العمل من الشمول ونقص الكوادر والموارد البشرية اللازمة لتغطية مهام المؤسسة في كافة المحافظات.

وتتعاون المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مع الوزارات والدوائر الأخرى في ما يتعلق بالعمال الوافدين. وتجري إدارة البحوث والدراسات دراسات عن العمال الوافدين وأخرى لا تزال قيد الإنجاز بشأن العمال المنزليين، بالتعاون مع دوائر أخرى. وتنسق مع الجهات الدولية والجهات غير الحكومية، مثل الجمعيات، في ما يتعلق بقضايا العمال الوافدين، في إطار الدراسات التي تجريها هذه الجمعيات، كما أنها تتعاون مع منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ومنظمة العمل العربية.

طاء. دائرة الإحصاءات العامة

في ما يتعلق بالمهاجرين غير الأردنيين المقيمين في الأردن، تتلخص مهام دائرة الإحصاءات العامة في جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالهجرة وتصنيفها ونشرها وحصراً أعداد غير الأردنيين وخصائصهم عن طريق التعدادات السكانية والمسوح الديمغرافية التي تجريها الدائرة على فترات زمنية مختلفة مثل مسح السكان وصحة الأسرة، ومسوح العمالة والبطالة. وتعود مصادر بيانات الهجرة من دائرة الإحصاءات العامة (التعدادات السكانية والمسوحات) ووزارة الداخلية (أعداد السوريين) ودائرة الأحوال المدنية والجوازات (المواليد والوفيات). وقد أجرت الدائرة مسح الهجرة الدولي في عام 2014، وبينت المقابلات التي أجريت مع الممثلين عن الدائرة أن العمل جار

ميم. وزارة السياحة والآثار

وزارة السياحة والآثار هي الجهة الحكومية المسؤولة عن تنظيم القطاع السياحي وتطويره ومنح الدعم اللازم لإظهار نقاط الجذب السياحي وتحسينها وتطويرها، سواء تلك المرتبطة بالتاريخ أو الثقافة أو التراث أو البيئة الطبيعية، فضلاً عن تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار.

وتتخذ الوزارة إجراءات لضبط وتنظيم وجود السياح عبر المكاتب السياحية التي تمنحها تراخيص، ويندرج عملها ضمن مديرية تنظيم القطاع السياحي. وتسهل أيضاً المعاملات المتعلقة بالسياح، بالتعاون مع الجهات المختصة والمنظمات السياحية داخل الأردن وخارجه، كما أنها تتيح وسائل الراحة والرعاية لهم.

والتعاون دائم ومستمر بين وزارة السياحة والآثار والوزارات الأخرى عن طريق لجان التوعية والتوجيه والرقابة المشتركة على المنشآت السياحية المؤلفة من وزارات السياحة والآثار، والداخلية، والصحة، والصناعة والتجارة، والعمل، وأمانة عمان الكبرى والبلديات المعنية، ومؤسسة الغذاء والدواء، والأجهزة الأمنية المعنية، بالإضافة إلى العاملين في الجمعيات السياحية، بهدف تنظيم عملية التفتيش على المنشآت السياحية.

وتتعاون الوزارة أيضاً مع وزارة الداخلية في ما يتعلق بالجنسيات المقيدة وغير المقيدة، وكذلك مع الشرطة السياحية من خلال تأمين المرافقة الأمنية للمجموعات السياحية. وفي ما يتعلق بقضايا السياح غير الأردنيين، تتسق مع الجهات غير الحكومية والجهات الدولية، مثل منظمة السياحة العالمية، إذ تزود المنظمة سنوياً

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في الأردن، وبلدية اربد الكبرى، في تطوير ملفات التنميط الحضري في إطار برنامج "التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة"، الذي يدعم عدداً من البلديات المستقبلية للاجئين والمهاجرين، وفي تطوير استراتيجيات طويلة الأمد تعزز قدرتهم على الصمود لمواجهة التحديات المستقبلية. وتشمل الملفات تحليلاً مكانياً متعدد القطاعات للمناطق الحضرية المستقبلية للاجئين والمهاجرين. وتزود ملفات التنميط الحضري هذه أصحاب المصلحة المحليين بفهم مكاني شامل للوضع الحالي كأساس لصنع القرار، واستراتيجيات التنمية الحضرية طويلة الأمد، وخطط الاستثمار في البنية التحتية¹².

لام. البنك المركزي

يهدف البنك المركزي الأردني، في إدارته للسياسة النقدية، إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي في الأردن، ما يتمثل بالمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني، واستقرار معدل التضخم ضمن مستويات مقبولة. بالإضافة إلى أهداف أخرى تشمل ضمان قابلية تحويل الدينار الأردني، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي وتشجيع النمو الاقتصادي.

وينشر البنك المركزي بانتظام بيانات بشأن تحويلات العاملين، مع الحرص على أن تكون دقيقة وموثوقة مهما اختلفت مصادرها. وهو يتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية من خلال إصدار سندات خاصة بمنح الجنسية.

ذات استقلال مالي وإداري. وهي تعمل كهيئة وطنية تضم تحت مظلتها جميع الغرف الصناعية، وتسعى إلى تمثيل مصالح هذه الغرف وتعزيز التعاون والتنسيق التام في ما بينها¹³.

وتواجه غرفة صناعة الأردن تحديات تتعلق بالتعامل مع العمال الوافدين. لذلك، تعمل على ضبطهم وتحسين ظروف العمل في سوق الأردنية وتطبيق الحد الأدنى للأجور والمشاركة في إعداد قانون الضمان الاجتماعي.

بالأرقام والمؤشرات السياحية الأردنية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واليونسكو. وتشمل الخدمات التي تقدمها وزارة السياحة والآثار المساعدة عبر البروشورات والخدمات السياحية عن طريق المكاتب المتواجدة في المطارات.

نون. غرفة صناعة الأردن

تأسست غرفة صناعة الأردن، بموجب قانون غرف الصناعة رقم 10 لسنة 2005، كشخصية اعتبارية

3. البيانات والإحصاءات المتوفرة بشأن المهاجرين من الأردن وإليه

- تتوفر لدى عدد من الوزارات والجهات بيانات وإحصاءات بشأن المهاجرين من الأردن وإليه. واستناداً إلى خبراء جرت مقابلتهم في سياق البحث الميداني، تبين أن الأرقام المتعلقة بأعداد المهاجرين الدوليين في الأردن غير دقيقة بسبب عدم وجود منهجيات لقياس الهجرة. وأظهر البحث الميداني والمقابلات التي أجريت في سياق إعداد هذه الدراسة، توفر البيانات لدى الجهات التالية:
- تملك دائرة الإحصاءات العامة بيانات بشأن أعداد وخصائص غير الأردنيين، سواء المهاجرين أو اللاجئين المقيمين في الأردن، من خلال التعدادات السكانية والمسوح الديمغرافية التي أجرتها، وكان آخرها التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015. وتتوفر هذه البيانات عن طريق التقديرات السكانية للفترة الزمنية اللاحقة (2016-2021). وقد بلغ العدد الرسمي المعتمد لدى دائرة الإحصاءات العامة لغير الأردنيين المقيمين في الأردن 2,918,125 نسمة استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015. وتتمثل مصادر بيانات الهجرة المتوفرة لدى الدائرة في التعدادات السكانية والمسوحات التي تنفذها الدائرة، وأعداد السوريين التي توفرها وزارة الداخلية وأعداد المواليد والوفيات التي توفرها دائرة الأحوال المدنية والجوازات.
 - يتوفر لدى دائرة الأحوال المدنية والجوازات في وزارة الداخلية بيانات تتعلق بالواقعات الحيوية في سلسلة زمنية طويلة نسبياً. وليس لدى الدائرة بيانات تتعلق بعناوين غير الأردنيين (الأجانب) سوى عناوين أبناء غزة المقيمين في الأردن، الذين لديهم قيد أسري. ولا تتوفر لدى الدائرة بيانات عن أعداد المهاجرين الأجانب المقيمين في الأردن. تملك مديرية الأمن العام بيانات بشأن أعداد الأجانب المقيمين في الأردن وخصائصهم حسب العمر والجنسية لأنها الجهة المسؤولة عن الوافدين والمغادرين وعن كافة المعابر الحدودية.
 - لدى السفارات والممثلات الأردنية في الخارج بيانات محدودة بشأن أعداد الأردنيين المقيمين في البلدان التي تتواجد فيها تلك السفارات والممثلات الدبلوماسية.
 - تملك المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بيانات تتعلق بالعمال الوافدين المشمولين بالضمان الاجتماعي، وخصائصها المختلفة.
 - تتوفر لدى وزارة الصحة بعض البيانات المتعلقة بأعداد المراجعين للمراكز الصحية والمستشفيات من غير الأردنيين واللاجئين. ويمكن حساب تكلفة المعالجات لهذه الفئات عن طريق إدارة التأمين الصحي في الوزارة.
 - تملك السفارات الأردنية والملحقين الثقافيين خارج الأردن بيانات متعلقة بطلاب التعليم العالي الأردنيين المقيمين في الخارج. كذلك، تتوفر قاعدة بيانات للطلاب الوافدين المسجلين في الجامعات الأردنية (بيانات شخصية وأكاديمية).
 - تملك وزارة العمل بيانات متعلقة بالعمال غير الأردنيين الذين يحملون تصاريح عمل، وتشمل

بسبب عدم وجود منهجيات لقياس الهجرة. وليس لدى المنظمة بيانات عن أعداد الأردنيين في الخارج.

- يربط مشروع الربط، الممول من الدنمارك، بين المؤسسات المعنية بالهجرة، بقيادة وزارة الداخلية، ويتيح بيانات ومعلومات محدثة لجميع الأطراف.

النشاط الاقتصادي، المستوى التعليمي، العمر والراتب، وما إلى ذلك.

- لدى وزارة السياحة بيانات تتعلق بأعداد غير الأردنيين الوافدين لأغراض السياحة، وبيانات تتعلق بأعداد الأردنيين المغادرين لأغراض السياحة.
- تملك المنظمة الدولية للهجرة أرقاماً متعلقة بأعداد المهاجرين الدوليين في الأردن، لكنها غير دقيقة

4. أنماط واتجاهات الهجرة من الأردن وإليه

ألف. الهجرة إلى الأردن

وتعتبر البيانات المتعلقة بأعداد غير الأردنيين المقيمين في الأردن مهمة جداً، نظراً إلى العلاقة الوثيقة بين الهجرة والتنمية. وتستند الدراسة إلى البيانات المتعلقة بغير الأردنيين الواردة في نتائج التعدادات السكانية التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة، نظراً إلى محدودية البيانات، كما أنها تستخدم بيانات التعداد العام للمساكن والسكان لعام 2015، التي هي الأحدث. ويضم المرفق الأول البيانات ذات الصلة من عام 1979 لغاية عام 2004 للمهتمين بالاطلاع عليها.

وتتوفر بيانات بشأن غير الأردنيين المقيمين في الأردن لدى عدد من الجهات، ومنها: وزارة الداخلية، ودائرة المخابرات العامة، وإدارة الإقامة والحدود، ووزارة العمل (للعمال الوافدين الذين يحملون تصاريح عمل)، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (أعداد العمال الوافدين المؤمن عليهم لدى المؤسسة)، ودائرة الإحصاءات العامة. إلا أن هذه البيانات تبقى بمعظمها مبعثرة وغير متاحة. ومن هنا تبرز أهمية تطوير نظام معلوماتي متناسق ومتاح بشأن البيانات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين.

وأظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 أن مجموع عدد سكان الأردن بلغ 9,531,712 نسمة، منهم 2,918,125 نسمة من غير الأردنيين، أي ما يعادل 30.6 في المائة من السكان. وبلغ عدد

واجه الأردن، بسبب موقعه الاستراتيجي، موجات متلاحقة من الهجرة عبر التاريخ. وأغنت هذه الظاهرة تنوعه الثقافي والحضاري، كما أنها أثرت على كافة الجوانب الحياتية فيه، بما في ذلك الجوانب الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي العقود القليلة الماضية، ساهمت الهجرة في زيادة ملحوظة في عدد السكان من 2,132,989 نسمة في عام 1979¹⁴ إلى 9,531,712 نسمة في عام 2015¹⁵. وبلغ عدد غير الأردنيين المقيمين في البلد نحو 2,918,125 نسمة في عام 2015، أي ما يعادل 30.6 في المائة من مجموع السكان¹⁶.

وشملت تيارات الهجرة الوافدة عاملين من جنسيات مختلفة، ولا سيما من مصر والجمهورية العربية السورية، فضلاً عن جنسيات غير عربية من شرق آسيا، بما في ذلك كوريا الجنوبية وباكستان والهند والفلبين. ولم تكن خصائص العمال الوافدين، بما في ذلك المؤهلات التعليمية والمهن والخبرات والتدريبات، مماثلة لتلك التي تميز العمال الأردنيين المهاجرين. وقد أدى هذا الوضع إلى توجه جزء كبير من العمال الوافدين نحو مهن ثانوية، لا سيما في قطاعي الإنشاءات والزراعة، لا تتطلب مهارات معينة، بل تعتمد على الجهد البدني.

14 دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمساكن والسكان لعام 1979.

15 دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمساكن والسكان لعام 2015.

16 المرجع نفسه.

في إقليم الوسط و26.6 في المائة في إقليم الشمال (محافظات اربد والمفرق وجرش وعجلون)، في حين يقيم 4.1 في المائة في إقليم الجنوب (محافظات الكرك والطفيلة ومعان والعقبة).

الجدول 2. توزيع غير الأردنيين حسب خصائص مختلفة، 2015

المتغير	العدد	النسبة المئوية
مكان الإقامة		
حضر	2,802,666	96.0
ريف	115,459	4.0
المجموع	2,918,125	100.0
المحافظة		
العاصمة	1,452,603	49.8
البلقاء	94,770	3.2
الزرقاء	441,226	15.1
مادبا	32,405	1.1
اربد	453,540	15.5
المفرق	235,784	8.1
جرش	69,308	2.4
عجلون	18,918	0.6
الكرك	44,180	1.5
الطفيلة	6,183	0.2
معان	16,093	0.6
العقبة	53,115	1.8
المجموع	2,918,125	100.0
الإقليم		
الوسط	2,021,004	69.3
الشمال	777,550	26.6
الجنوب	119,571	4.1
المجموع	2,918,125	100.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015.

الذكور غير الأردنيين 1,678,782 ذكراً، في حين بلغ عدد الإناث 1,239,343 أنثى، أي بنسبة 135.5 ذكراً لكل 100 أنثى. وشكل صغار السن (0-14) 34 في المائة من مجموع السكان غير الأردنيين، في حين شكل غير الأردنيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة 63.5 في المائة وكبار السن (65+) 2.5 في المائة (الجدول 1)¹⁷.

الجدول 1. توزيع غير الأردنيين المقيمين في الأردن استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015، حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
14-0	992,142	34.0
64-15	1,852,345	63.5
+65	73,638	2.5
المجموع	2,918,125	100.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015.

ويبين الجدول 2 عدد غير الأردنيين حسب خصائص مختلفة. وتشير البيانات إلى أن الغالبية الساحقة (96 في المائة) من غير الأردنيين يقيمون في المناطق الحضرية، في حين تقيم النسبة المتبقية منهم (4 في المائة) في المناطق الريفية. ولا شك في أن ميل غير الأردنيين للإقامة في المناطق الحضرية يعود إلى توفر فرص العمل والخدمات بأنواعها في تلك المناطق مقارنة بالمناطق الريفية. ويقيم حوالي نصف عدد غير الأردنيين (49.8 في المائة) في محافظة العاصمة و15.5 في المائة في محافظة اربد و15.1 في المائة في محافظة الزرقاء. وتقيم النسبة الأقل من غير الأردنيين في محافظتي الطفيلة ومعان (0.2 و0.6 في المائة على التوالي). ويشير توزيع غير الأردنيين حسب الأقاليم إلى أن حوالي 70 في المائة يقيمون

المصريون بنسبة بلغت 21.8 في المائة، والمهاجرون واللاجئون الفلسطينيون بنسبة 21.7 في المائة. وشكل السوريون الذكور النسبة الأكبر من مجموع المهاجرين واللاجئين الذكور المقيمين في الأردن، إذ بلغت نسبتهم 37.4 في المائة، يليهم المهاجرون المصريون الذكور بنسبة 31.2 في المائة، والمهاجرون واللاجئون الفلسطينيون الذكور بنسبة 20.8 في المائة. وشكلت المهاجرات السوريات أكثر من نصف عدد المهاجرات المقيمت في الأردن بقليل (51.4 في المائة)، ثم المهاجرات واللاجئات الفلسطينيات بنسبة بلغت 23 في المائة، فالمهاجرات واللاجئات من الجنسيات غير العربية بنسبة 9.5 في المائة.

الجدول 4. التوزيع النسبي للسكان غير الأردنيين المقيمين في الأردن حسب الجنسية والجنس استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015

المجموع	الجنس		الجنسية
	أشئ	ذكر	
43.4	51.4	37.4	السوريون
21.8	9.1	31.2	المصريون
21.7	23.0	20.8	الفلسطينيون
4.5	5.2	3.9	العراقيون
1.1	1.0	1.1	اليمنيون
0.8	0.7	0.8	الليبيون
6.8	9.5	4.7	جنسيات أخرى
100.0	100.0	100.0	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015.

واستناداً إلى التعدادات العامة للسكان والمساكن السابقة (المرفق 1)، بلغ معدل النمو السنوي لأعداد غير الأردنيين نسبة 18.2 في المائة في الفترة 2004-2015، بعدما كان 2.19 في المائة في الفترة 1994-2004 نسبة. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى الأزمة السورية التي اندلعت في عام

ويبين الجدول 3 السكان غير الأردنيين، مهاجرين ولاجئين، المقيمين في الأردن حسب الجنسية، استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015. وتشير البيانات إلى أن عدد غير الأردنيين المقيمين في الأردن بلغ 2,918,125 نسمة. وشكل المهاجرون واللاجئون السوريون العدد الأكبر من غير الأردنيين المقيمين في البلد، إذ بلغ عددهم 1,265,514 مهاجراً ولاجئاً، يليهم المصريون (636,270 مهاجراً ولاجئاً)، ثم الفلسطينيون (634,182 مهاجراً ولاجئاً). وشكل المهاجرون غير العرب المجموعة الرابعة من حيث العدد، إذ بلغ عددهم 197,385 مهاجراً.

الجدول 3. توزيع السكان غير الأردنيين المقيمين في الأردن حسب الجنسية والجنس استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015

المجموع	الجنس		الجنسية
	أشئ	ذكر	
1,265,514	637,288	628,226	السوريون
636,270	112,636	523,634	المصريون
634,182	285,120	349,062	الفلسطينيون
130,911	64,892	66,019	العراقيون
31,163	12,407	18,756	اليمنيون
22,700	9,125	13,575	الليبيون
197,385	117,875	79,510	جنسيات أخرى
2,918,125	1,239,343	1,678,782	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015.

ويبين الجدول 4 التوزيع النسبي للسكان غير الأردنيين المقيمين في الأردن حسب الجنسية والجنس، استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015. وتشير البيانات إلى أن المهاجرين واللاجئين السوريين شكلوا النسبة الأكبر من غير الأردنيين المقيمين في البلد بنسبة 43.4 في المائة، يليهم المهاجرون

ولا تتطرق هذه الدراسة إلى اللاجئين في الأردن، كما أنها لا تستعرض بالتفصيل موضوع الهجرة غير النظامية، لكن يوفر الإطار 2 إحصائية سريعة بشأن اللاجئين. ونظراً إلى غياب البيانات المتعلقة بهذه الفئة، لا يمكن حصر حجم الهجرة، لكن يمكن تقديرها من خلال نسبة المهاجرين الدوليين المسجلين لدى المصادر المختلفة للبيانات المتعلقة بغير الأردنيين. على سبيل المثال، لا تتعدى نسبة العمال الوافدين المسجلة لدى وزارة العمل 23.6 في المائة من حجم قوة العمل غير الأردنية في سوق العمل الأردنية¹⁸. وبالتالي، يمكن تصنيف العمال المتبقين في فئة العمال غير النظاميين. ويستلزم موضوع الهجرة غير النظامية إلى الأردن بحثاً معمقاً ومستقلاً.

الإطار 2. اللاجئين في الأردن

واجه الأردن موجات متلاحقة من الهجرة القسرية واللجوء نتيجة الاحتلال والحروب والصراعات المتتالية في المنطقة. وفي عام 2023، بلغ عدد اللاجئين في المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 741,450 لاجئ، شكل اللاجئين السوريون 89.1 في المائة منهم، واللاجئون العراقيون نحو 8.2 في المائة¹⁹. أما بالنسبة للتركيبة العمرية للاجئين، فقد شكل الأطفال 46.2 في المائة، والبالغون 48.8 في المائة وكبار السن 5 في المائة من مجموع اللاجئين.

وفيما بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) نحو 2,307,000 لاجئ، يقطن نحو 18 في المائة منهم في مخيمات اللاجئين²⁰.

أ. UNHCR, 2023.

ب. الأونروا، <https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86>.

2011، وأدت إلى تدفق أعداد كبيرة من السوريين إلى الأردن.

ويشير التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 إلى أن حجم قوة العمل الكلية في الأردن بلغ 2,857,943 فرداً، 970,964 منهم من غير الأردنيين، ما يعني أن حجم قوة العمل غير الأردنية شكلت ثلث قوة العمل الكلية في الأردن، أي ما يعادل 34 في المائة.

ويبين الجدول 5 توزيع الأردنيين وغير الأردنيين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة وما فوق حسب العلاقة بقوة العمل استناداً إلى نتائج مسح قوة العمل لعام 2022. ويظهر الجدول أن العاملين شكلوا 25.8 في المائة، والعاطلين عن العمل 7.6 في المائة، من إجمالي قوة العمل الأردنية. في المقابل، شكل العاملون 45 في المائة والعاطلون عن العمل 5.7 في المائة، من إجمالي قوة العمل غير الأردنية.

الجدول 5. توزيع الأردنيين وغير الأردنيين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة وما فوق حسب العلاقة بقوة العمل، 2022 (بالنسبة المئوية)

العلاقة بقوة العمل	أردنيون	غير أردنيين
عاملون	25.8	45
عاطلون يبحثون عن عمل	7.6	5.7
غير نشيطين اقتصادياً	66.6	49.3
معدل البطالة	22.8	11.2

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح قوة العمل لعام 2022،

http://www.dos.gov.jo/owa-user/owa/emp_unemp_y.show_tables1_y?lang=A&year1=2022&t_no=19

18 تشير تقديرات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2022 إلى أن عدد غير الأردنيين بلغ 3,563,776 فرداً، من بينهم 2,437,623 فرداً عمرهم 15 سنة وما فوق، و1,235,875 فرداً نشيطاً اقتصادياً. وتشير إحصاءات وزارة العمل إلى أن العمال الأجانب المسجلين لديها في عام 2022 بلغ 292,271 فرداً، أي أن نسبة العمالة المسجلة شكلت 23.6 في المائة من مجمل العاملين والباحثين عن عمل غير الأردنيين.

الحياة في الأردن، ولا سيما الاقتصادية والخدماتية. وظهر تأثير هذه الضغوط جلياً على سوق العمل الأردني، إذ ارتفعت مستويات البطالة نتيجة الدخول المفاجئ لآلاف العائدين من دون وجود فرص عمل كافية لاستيعابهم. وشهدت الخدمات المجتمعية في كافة القطاعات، كخدمات التعليم والخدمات الصحية والإسكان والمياه والصرف الصحي والمواصلات، ضغوطاً مشابهة.

وثمة مسألتان مهمتان في هذا السياق، أولاً، تداعيات عودة المغتربين الأردنيين أو الهجرة العكسية من بلدان الخليج في السنوات القليلة الماضية. وأدى ذلك، على سبيل المثال، إلى عودة نحو 5,200 مهندس أردني في عام 2018 من أصل 14,000 مهندس في المملكة العربية السعودية، وفق دراسة أجرتها نقابة المهندسين الأردنيين عبر موقع "الجزيرة نت"، إضافة إلى آلاف المعلمين العاملين في القطاع الخاص، وفق نقابة المعلمين²⁰. وثانياً، آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الأردني والأردنيين الذين يعملون في الخارج في عام 2020. واضطر كثيرون إلى التوقف تماماً عن العمل ولم يكن أمامهم خيار سوى العودة إلى بلدهم. وأثارت هذه العودة مخاوف من ارتفاع معدلات البطالة المتزايدة أصلاً وتعمق الأزمة في البلد. فالاقتصاد الأردني يعاني من تحديات جمة تتعلق بارتفاع نسبة المديونية وضعف الاستثمارات الخارجية. وهو يعتمد، بشكل خاص، على تحويلات المغتربين في الخارج لدعم الأسر، التي تفوق قيمتها أحياناً قيمة المساعدات الرسمية وتدفقات الاستثمار المباشر.

وأظهرت نتائج مسوحات القوى العاملة ارتفاع معدلات البطالة خلال فترة جائحة كوفيد-19، إذ بلغت 23.2 و24.1 في عامي 2020 و2021 على

باء. الهجرة من الأردن

وفق تعريف وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، المغترب الأردني المقيم في الخارج هو الأردني الذي يحمل رقماً وطنياً ومضى على إقامته في الخارج ستة أشهر وما فوق.

ويعود تاريخ الاغتراب إلى بدايات خمسينات القرن الماضي، عندما توجهت أعداد كبيرة من الأردنيين إلى بلدان الخليج العربي للعمل، لا سيما في قطاعي التعليم والبتروول. ويمكن وصف هذه الحالة على أنها نظامية، إذ كانت تخضع للاتفاقيات المبرمة بين الأردن وهذه الدول. وتسارعت وتيرة الاغتراب إلى بلدان الخليج نتيجة تزايد الطلب على اليد العاملة الأردنية في المشاريع المختلفة التي تضمنتها خطط التنمية في هذه الدول، نظراً إلى تميز العمال الأردنيين مهنيّاً وارتفاع مستويات تدريبهم وخبراتهم العملية، وشملت متخصصين في جميع القطاعات الاقتصادية.

ونتيجة الركود الاقتصادي الذي تأثرت به بعض بلدان الخليج في منتصف الثمانينات، بدأت أعداد كبيرة من المغتربين الأردنيين بالعودة إلى بلدهم. ولم يقتصر ذلك على بلد محدد، وإنما شمل كل بلدان الخليج نتيجة نشوب أزمة الخليج في آب/أغسطس 1990، وحرب الخليج الثانية في عام 1991. وشهد الأردن عودة جماعية للمغتربين من الخليج لم تكن متوقعة من حيث حجمها ولا توقيتها ولا منشئها. وتشير جميع التقديرات، ومن بينها تلك الصادرة عن الأمم المتحدة، بأن عدد الأردنيين العائدين إلى الأردن نتيجة أزمة الخليج قد فاق 300,000 عائد¹⁹. واستناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1994، بلغ عدد الأردنيين العائدين 216,133 نسمة خلال الفترة 1994-1990، ما فرض ضغوطاً على جميع الجوانب

19 دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1994.

20 الجزيرة، 2020.

التوالي، مقارنة مع 19.1 في عام 2019، أي قبل الأزمة الصحية²¹.

ووفق وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، البيانات المتعلقة بأعداد المغتربين نادرة، ولا يمكن الحصول عليها بسهولة، إذ إنها لم ترد سوى من مصدرين، هما وزارة الخارجية وشؤون المغتربين ودائرة الإحصاءات العامة. والبيانات المتوفرة لدى دائرة الإحصاءات العامة مصدرها التعدادات السكانية التي تجريها الدائرة مرة كل عشر سنوات. وتشهد هذه البيانات نقصاً حاداً في تغطية أعداد الأردنيين المغتربين، وذلك لقصور في تعريف المهاجر الأردني²³. وتجمع البيانات من أفراد أسرة المغترب المتواجدين على الأراضي الأردنية، ولا تتم هذه العملية في حال عدم تواجد أي فرد في الأردن. وقد بلغ عدد المغتربين الأردنيين، وفق هذا التعريف، ما مجموعه 34,951 نسمة، استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015. ويظهر التباين بين الأعداد الرسمية للمغتربين لدى وزارة الخارجية وشؤون المغتربين وتلك التي رصدتها دائرة الإحصاءات العامة. ولا توجد أرقام تتعلق بعدد الأردنيين في الخارج لدى إدارة الإقامة والحدود، التي تجمع في المقابل أرقاماً سنوية تتعلق بالوافدين إلى الأردن والمغادرين منه. ولا يمكن الاعتماد على هذه الأرقام في تحديد حجم الهجرة إلى الخارج لأنها تقيس حركة الوافدين والمغادرين وليس هجرة الأردنيين.

ويبين الجدول 6 توزيع المغتربين الأردنيين في الخارج استناداً إلى بيانات وزارة الخارجية الأردنية. وتشير البيانات إلى أن عدد الأردنيين في الخارج بلغ 978,877 نسمة في عام 2015. وتقيم الأغلبية الساحقة منهم في بلدان الخليج بنسبة 79.5 في المائة، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة بلغت 10.2 في المائة، ثم البلدان غير العربية الأخرى بنسبة 7.2 في المائة.

ولم تقتصر حالة اغتراب الأردنيين على بلدان الخليج، بل شملت بلداناً أخرى غير عربية من مختلف القارات. وتتواجد جاليات أردنية حالياً في مختلف البلدان الأوروبية، ولا سيما ألمانيا والمملكة المتحدة البريطانية. وتوجد جالية أردنية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية، وخاصة في تشيلي. والواقع أن الأسباب التي تدفع الأردنيين إلى الاغتراب غير معروفة، نظراً إلى غياب الدراسات المتخصصة في هذا المجال، إلا أنها مشابهة للأسباب الدافعة إلى الهجرة في البلدان الأخرى.

واللافت في حالة اغتراب الأردنيين بأنها هجرة كفاءات مهنية مرتفعة. وتشمل الهجرة جزءاً كبيراً من المتخصصين في مختلف المجالات، وأفراداً من ذوي الخبرات العملية الطويلة ومدربين مهنيين، كما أنها أسرية بمعظمها، إذ يميل المغتربون إلى استقدام أسرهم إلى بلد المقصد²².

وتختلف التقديرات بشأن حالة المغتربين الأردنيين لسببين رئيسيين، هما عدم تنظيم بيانات الهجرة إلى الخارج، ما يؤدي إلى غياب سجلات تتضمن أعداد المهاجرين وخصائصهم المختلفة وتوزعهم الجغرافي والبلدان التي يقيمون فيها من جهة، وعدم تواصل الأردنيين في الخارج مع البعثات الدبلوماسية الأردنية بانتظام، ما يؤدي إلى عدم وجود بيانات لدى العديد من هذه البعثات تتعلق بأعداد الرعايا الأردنيين في أماكن تواجدها من جهة أخرى.

21 دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام 2019، 2020، 2021.

22 صالح، 2020.

23 يعرف التعداد السكاني المهاجر الأردني إلى الخارج بأنه الشخص الذي ينتقل إلى بلد آخر ويقيم فيه لمدة سنة وما فوق وقت التعداد، وهذا التعريف الإحصائي معتمد دولياً.

للأردنيين في الخليج، إذ اجتذبت 57 في المائة منهم، تلتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 25.8 في المائة، ثم الكويت بنسبة 8.1 في المائة. أما بقية بلدان الخليج (قطر، عُمان، والبحرين)، فقد تركز فيها المهاجرون الأردنيون الآخرون، وبلغت نسبتهم 9.1 في المائة.

الجدول 7. المفتربون الأردنيون حسب البلدان في نهاية عام 2021

البلدان	العدد	النسبة المئوية
بلدان الخليج	755,730	81.7
بقية البلدان العربية	29,001	3.1
البلدان غير العربية	140,119	15.2
المجموع	924,850	100.0

المصدر: وزارة الخارجية وشؤون المغتربين/إدارة شؤون المغتربين استناداً إلى المسجلين اختياريًا لدى السفارات في الخارج.

الجدول 8. الأردنيون المقيمون في بلدان الخليج في نهاية عام 2021

البلد	العدد	النسبة المئوية
المملكة العربية السعودية	430,777	57.0
الإمارات العربية المتحدة	195,111	25.8
الكويت	61,201	8.1
قطر	48,775	6.5
عُمان	11,740	1.6
البحرين	7,780	1.0
المجموع	755,384	100.0

المصدر: وزارة الخارجية وشؤون المغتربين/إدارة شؤون المغتربين استناداً إلى المسجلين اختياريًا لدى السفارات في الخارج.

الجدول 6. توزيع المفتربين الأردنيين في الخارج، 2015

البلدان	العدد	النسبة المئوية
بلدان الخليج	778,247	79.5
بلدان عربية أخرى	28,706	2.9
الولايات المتحدة الأمريكية	100,000	10.2
بلدان غير عربية أخرى	70,924	7.2
المجموع	978,877	100.0

المصدر: وزارة الخارجية وشؤون المغتربين/إدارة شؤون المغتربين استناداً إلى المسجلين اختياريًا لدى السفارات في الخارج.

ويبين الجدول 7 أعداد الأردنيين المقيمين في الخارج حسب مجموعات البلدان، استناداً إلى البيانات المتوفرة لدى الوزارة في نهاية عام 2021. وتشير البيانات إلى أن عدد الأردنيين المقيمين في بلدان الخليج بلغ 755,730 فرداً أو 81.7 في المائة من مجموع الأردنيين المقيمين في الخارج، يليهم الأردنيون المقيمون في البلدان غير العربية بنسبة بلغت 15.2 في المائة، والأردنيون المقيمون في بقية البلدان العربية بنسبة 3.1 في المائة. عامة، يقيم 84.8 في المائة من المغتربين الأردنيين في البلدان العربية. وتجدر الإشارة إلى أن نصف مجموع الأردنيين المقيمين في البلدان الثمانية غير العربية هم في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب 12.8 في المائة في ألمانيا و9 في المائة في كندا.

ويبين الجدول 8 أعداد الأردنيين المقيمين في بلدان الخليج في نهاية عام 2021. واستناداً إلى البيانات المتوفرة لدى الوزارة في نهاية عام 2021، بلغ عدد الأردنيين المقيمين في بلدان الخليج 755,384 فرداً أو 81.7 في المائة من مجموع الأردنيين المقيمين في الخارج. والمملكة العربية السعودية هي الأكثر جذباً

5. الهجرة والتنمية في الأردن: فرص وتحديات

النمو شاملاً. وعليه، تساعد التحويلات المالية في القضاء على الفقر على المستوى الجزئي، بينما تعمل أيضاً كمحرك للنمو الاقتصادي على المستوى الكلي.

ويشير تقرير الهجرة والتنمية لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي إلى أن التحويلات السنوية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قد وصلت إلى مستوى قياسي في عام 2019. وسجلت التحويلات إلى هذه البلدان رقماً قياسياً هو 548 مليار دولار²⁴.

وتشير دراسة لمنتدى الاستراتيجيات الأردني²⁵ إلى أن تحويلات المغتربين الأردنيين ارتفعت من 9.1 مليون دينار أردني في عام 1965 إلى 53.3 مليون دينار أردني في عام 1975، و402.99 في عام 1985 و 871.7 مليون دينار أردني في عام 1995 و 1716.4 في عام 2005، ولتصل إلى 2.150 مليار دينار أردني في عام 2020. ويمكن لهذه التحويلات أن تجلب عدداً لا يحصى من الفوائد إلى المجتمع والاقتصاد في الأردن، بما في ذلك تعزيز النمو الاقتصادي الحقيقي والتنمية والحد من الفقر. وهي تسهم في تحسين السكن والتعليم والخدمات الصحية، فضلاً عن تعزيز التنمية المالية (احتياجات النقد الأجنبي والودائع المصرفية والائتمان المصرفي للقطاع الخاص). ولا يقتصر تأثير المغتربين الأردنيين الذين يعملون في الخارج على الاقتصاد الوطني على تحويلاتهم المالية، بل هم يقللون أيضاً من الضغط على سوق العمل الأردنية. وفي غياب الاغتراب

تشكل الهجرة من الأردن وإليه فرصة يجب اغتنامها لتسريع عجلة التنمية في البلد. وتساهم التحويلات المالية للمهاجرين منه في التنمية الاقتصادية، في حين يتيح الوافدون إليه اليد العاملة التي تساعد في تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية.

الف. المغتربون من الأردن وتحويلاتهم المالية

تساهم التحويلات المالية للمغتربين الأردنيين بتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وتشكل جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي. وغالباً ما تكون الأسر هي الجهة المستفيدة من التحويلات المرسلة من الخارج. والواقع أن نسبة كبيرة من الأسر في البلدان النامية تستخدم التحويلات المالية لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية والتعليم. ولهذه الأنشطة الاقتصادية تأثير مباشر على الحد من الفقر الذي تعاني منه الأسر المنخفضة الدخل التي تعيش تحت خط الفقر أو بالقرب منه. وبمعزل عن الآثار المباشرة للتحويلات المالية في التخفيف من حدة الفقر، من شأن استخدام التحويلات لتمويل الأعمال التجارية الصغيرة أو التعليم أو الصحة، أن يرفع مستوى رأس المال المادي والبشري، وأن يساهم في النمو الاقتصادي على المدى البعيد. كما يمكن للنمو الاقتصادي الذي تعززه التحويلات أن يولد عمالة إضافية في البلدان المتلقية لهذه التحويلات، إذا كان

إلى 2.423 مليار دينار أردني في عام 2015، بارتفاع بلغ 7.8 في المائة. ومن ثم انخفضت هذه القيمة إلى 2.150 مليون دينار أردني في عام 2020، بانخفاض بلغ 11.3 في المائة بين عامي 2015 و2020، ثم اتجهت إلى الارتفاع قليلاً في عامي 2021 و2022، لتصل إلى 2,170.9 و2,203.1 على التوالي، لكن بمستويات أقل من عام 2019 أي قبل جائحة كوفيد-19.

الجدول 10. معدل نمو تحويلات الأردنيين خلال فترات مختلفة

الفترة الزمنية	معدل نمو تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج
2015-2010	1.51
2020-2015	2.39-
2022-2020	1.21
2022-2010	0.17-

ويبين الجدول 10 معدل نمو²⁶ تحويلات الأردنيين خلال فترات مختلفة. وتشير البيانات إلى أن معدل النمو السنوي لتحويلات الأردنيين كان موجباً خلال الفترة 2015-2010 وبلغ 1.51 في المائة. وأظهر المعدل اتجاهًا سالباً خلال الفترتين 2020-2015 و2022-2010.

ويبين الجدول 11 والشكل أدناه نسبة تحويلات المغتربين الأردنيين من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2022-2010. وتشير البيانات إلى استقرار نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة المشار إليها. وتراوحت نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ما بين 9.3 في المائة في عام 2010 و7.0 في المائة في عام 2022، بانخفاض بلغ نقطتين مئويتين. وتراوحت نسبة التحويلات من الناتج المحلي

لأغراض العمل في الخارج تتفاقم التحديات التي تخلفها البطالة. ونظراً إلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لعمل الأردنيين في الخارج وتداعياته على عوامل الاقتصاد الكلي والتنمية المالية، فمن المهم أن يكون للمغتربين الأردنيين أولوية بالنسبة لصانعي السياسات والقرار.

الجدول 9. تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الفترة 2022-2010 (مليون دينار)

السنة	تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة
2010	2247.3	19,265.0	24,270.0
2011	2152.1	20,962.1	24,934.3
2012	2229.8	22,460.5	25,540.1
2013	2327.7	24462.7	26,206.7
2014	2388.0	26161.8	27,093.5
2015	2423.3	27,396.8	27,769.9
2016	2365.7	28,323.7	28,323.7
2017	2371.9	29542.0	29024.3
2018	2345.7	30793.3	29581.3
2019	2366.8	31,597.1	30099.4
2020	2150.4	31,027.3	29767.4
2021	2,170.9	32870.2	30855.6
2022	2,203.1	34543.9	31604.8

المصدر: البنك المركزي الأردني، 2022.

ويبين الجدول 9 تحويلات المغتربين العاملين في الخارج في الفترة 2022-2010. وتظهر البيانات تذبذباً واضحاً في قيمة التحويلات المالية للمغتربين، إذ ارتفعت من 2.247 مليار دينار أردني في عام 2010

26 احتسب معدل النمو باستخدام المعادلة الأسية للنمو التي تأخذ الصيغة التالية: $r = \log e(p1/p0)/n$.

الجدول 11. نسبة تحويلات المغتربين الأردنيين من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2022

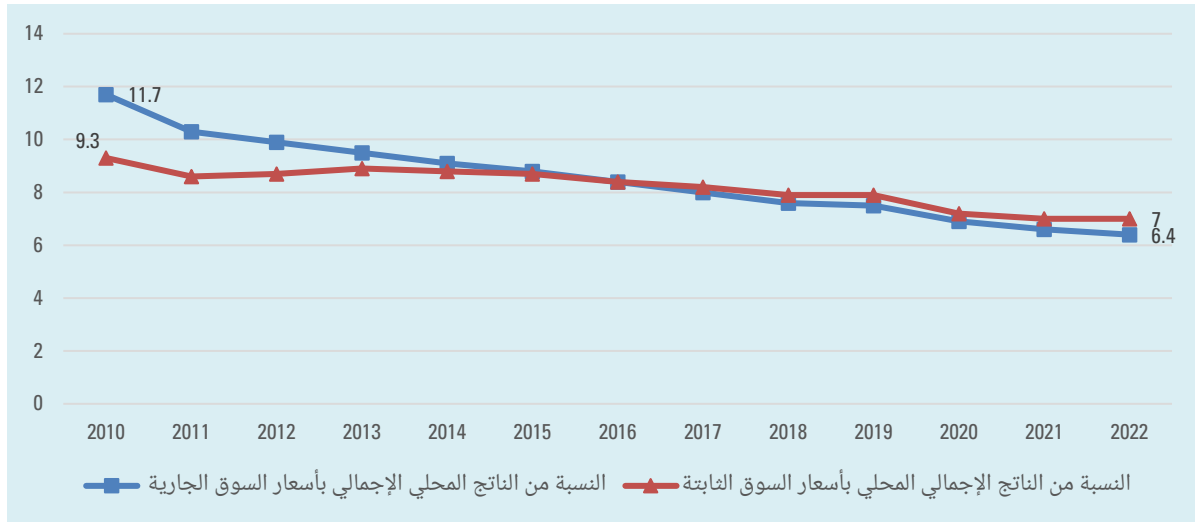
السنة	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	
	بأسعار السوق الجارية	بأسعار السوق الثابتة
2010	11.7	9.3
2011	10.3	8.6
2012	9.9	8.7
2013	9.5	8.9
2014	9.1	8.8
2015	8.8	8.7
2016	8.4	8.4
2017	8.0	8.2
2018	7.6	7.9
2019	7.5	7.9
2020	6.9	7.2
2021	6.6	7.0
2022	6.4	7.0

المصدر: البنك المركزي الأردني، 2022.

الإجمالي بأسعار الجارية ما بين 11.7 في المائة في عام 2010 و6.4 في المائة في عام 2022، بانخفاض يقدر بخمس نقاط مئوية.

ويعود انخفاض تحويلات المغتربين الأردنيين إلى أسباب مختلفة، منها انخفاض أسعار النفط في البلدان التي تقيم فيها غالبيتهم خلال السنوات السابقة لعام 2020 وانتشار جائحة كوفيد-19 بعد عام 2019، ما أثر على قيمة التحويلات. وتشكل تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج أحد الروافد الأساسية للاقتصاد الأردني، إذ تعزز احتياطي النقد الأجنبي وتنشط القطاع المالي، لا سيما أن غالبية التحويلات تتم عن طريق شركات الصرافة، فضلاً عن أنها تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية، كالسفر والتجارة والعقارات والسياحة وما إلى ذلك. ولا شك في أن قيمة تحويلات الأردنيين المقيمين في الخارج هي أكبر من تلك المسجلة لدى البنك المركزي الأردني، نظراً إلى أن نسبة غير معروفة من التحويلات تتم عن طريق قنوات خارج المصارف وشركات الصرافة، قد يرسلها المغترب مع الأهل أو الأصدقاء إلى أسرته في الأردن أو يجلبها معه أثناء زيارته للبلد.

نسبة تحويلات المغتربين الأردنيين من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2022



باء. المهاجرون إلى الأردن وتحويلاتهم المالية

جزء من تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية لا يتم عبر القنوات الرسمية، إلا أن بيانات البنك المركزي الأردني تظهر أن معدل التحويلات المالية السنوية للعاملين الأجانب في الأردن للفترة 2010-2022 بلغ 311.4 مليون دينار أردني، وقد شكل نسبة 13.6 في المائة من معدل التحويلات السنوية للفترة نفسها للأردنيين المقيمين في الخارج (الجدول 12).

الجدول 12. مقارنة تحويلات العاملين الأجانب في الأردن إلى الخارج بتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى الأردن خلال الفترة 2010-2022

السنة	مدفوعات حوالات العاملين الأجانب في الأردن إلى الخارج	تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج	نسبة المدفوعات وحوالات العاملين الأجانب إلى الخارج إلى تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج
2010	309.8	2247.3	13.8
2011	275.2	2152.1	12.8
2012	287.9	2229.8	12.9
2013	285.9	2327.7	12.3
2014	312.5	2388.0	13.1
2015	300.7	2423.3	12.4
2016	301.6	2365.7	12.7
2017	351.7	2371.9	14.8
2018	378.5	2345.7	16.1
2019	339.2	2366.8	14.3
2020	244.6	2150.4	11.4
2021	333.2	2,170.9	15.3
2022	327.1	2,203.1	14.8
المتوسط	311.4	2,287.90	13.6

المصدر: البنك المركزي الأردني، 2022.

يساهم المهاجرون الوافدون إلى الأردن بدورهم في عملية التنمية. وقد شهد البلد منذ منتصف السبعينيات مساهمة إيجابية للهجرة الوافدة في المشاريع التنموية الضخمة التي تضمنتها الخطط التنموية المختلفة. وتتميز الهجرة الوافدة إلى الأردن، بجزء منها، بالعمالة الماهرة والحرفية، لا سيما العمال السوريين المصنفين كمهاجرين. وأنشأ المهاجرون السوريون مشاريعهم الخاصة في مجالات مختلفة كالمطاعم ومعامل النسيج والقطاعات التجارية الأخرى.

ومع أن المهاجرين يحولون أموالاً إلى بلدانهم الأصلية، تبقى هذه التحويلات ضئيلة مقارنة بتحويلات الأردنيين المقيمين في الخارج، ولا تزيد نسبتها عن 13.3 في المائة من تحويلات الأردنيين إلى الأردن (الجدول 12).

جيم. التحديات التي تواجه الأردن نتيجة الهجرة

تتيح الهجرة فرصاً للاستثمار في التنمية في الأردن، إلا أنها تفرض بعض التحديات التي يجب التقليل من آثارها. في ما يلي أبرز هذه التحديات:

1. تحديات اقتصادية

سوق العمل الأردنية سوق اقتصادي محدود الإمكانيات بسبب ضعف الاستثمارات الأجنبية والمحلية من جهة، وضيق القطاعات الاقتصادية المشغلة للعمالة من جهة أخرى. وقد شكلت الأعداد الكبيرة من الداخلين الجدد من غير الأردنيين إلى سوق العمل ضغطاً متواصلاً على فرص العمل المحدودة، ما أدى إلى زيادة البطالة في ظل محدودية الاستثمار والمشاريع الجديدة القادرة على استيعاب اليد العاملة.

3. أعباء متزايدة على الموارد الطبيعية

لا شك في أن الأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الأردنيين شكلت ضغطاً متزايداً على الموارد الطبيعية، لا سيما المياه التي تعتبر من الموارد النادرة في الأردن. ودفعت هذه الضغوط الحكومة إلى اتباع سياسات تتعلق بترشيد توزيع المياه خلال أيام الأسبوع. وأدت الهجرة إلى انخفاض كبير في نصيب الفرد السنوي من المياه.

4. تحديات أمنية

تفرض الهجرة إلى الأردن تحديات أمنية وسياسية أيضاً، لا سيما نتيجة تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين. ويصعب على الدولة الحد من الهجرة غير النظامية، لا سيما في ظل النزاعات التي تشهدها دول المنطقة وتدفق بعض قدامى المقاتلين. وتشهد الحدود الأردنية عمليات تهريب للبشر والمخدرات والأسلحة، ما يشكل عبئاً كبيراً على الأجهزة الأمنية في ضبط الحدود. وتفرض هذه التحديات على الدولة أعباء مالية متزايدة من أجل حماية المجتمع الأردني من ظاهرة التهريب بمختلف أنواعها.

وبينت المقابلات التي أجريت في سياق الدراسة ضرورة ضبط أماكن تواجد وإقامة المهاجرين، وهو إجراء تشمله أنظمة دائرة الأحوال المدنية والجوازات. فلا بد من تفعيل هذه الأنظمة ومتابعتها لضمان مراقبة أوضاع المهاجرين المقيمين في الأردن.

5. تعرض الفئات الضعيفة من المهاجرين للمخاطر

تواجه مجموعات ضعيفة من المهاجرين، لا سيما ذوي المهارات المحدودة ومنهم العمال المنزليون، مخاطر تُضعف قدرتهم على المساهمة في عملية التنمية في الأردن وكذلك في بلدانهم الأصلية. ومن هذه المخاطر

وسوق العمل الأردنية من الأسواق العالمية التي تجذب العمال غير الأردنيين بسبب الأمن والاستقرار اللذين ينعم بهما البلد، والحماية القانونية التي تمنح العامل الاستقرار وتضمن حقوقه الإنسانية، فضلاً عن الاختلاف في قيمة العملة.

2. أعباء متزايدة على القطاع الخدماتي

يفرض حجم الهجرة الوافدة إلى الأردن، الذي يشكل حوالي 31 في المائة من إجمالي السكان، عبئاً على الدولة التي تسعى إلى تقديم الخدمات إلى كافة سكانها، على غرار الخدمات التعليمية والصحية وما إلى ذلك.

ويشكل الملف الصحي للمهاجرين الدوليين تحدياً كبيراً أمام الجهود التي تبذلها وزارة الصحة الأردنية. ويضيف تواجد ملايين المهاجرين في البلاد أعباء ثقيلة على موازنة الدولة ويفرض كلفة لتقديم الخدمات الصحية إلى السكان، بمن فيهم المهاجرون. وقد واجهت المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية على وجه الخصوص، صعوبات في التعامل مع الأعداد المتزايدة من المهاجرين، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19.

ويواجه القطاع التعليمي صعوبات في استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب المهاجرين، بسبب النقص الحاد في أعداد المدارس والصفوف والكوادر التعليمية المتخصصة والمستلزمات التعليمية كالمختبرات والحواسيب بمختلف أنواعها. وقد أدى تزايد أعداد الطلاب المهاجرين إلى اعتماد فترتين تعليميتين (الفترة الصباحية والفترة المسائية) وزيادة بدلات إيجار المدارس الجديدة الضرورية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب. وقد ساهمت الهجرة في رفع معدلات الاكتظاظ في الصفوف، ما أدى إلى إضعاف مستوى استيعاب الطلاب وأثر بالتالي على النظام التعليمي.

8. ضعف البيانات المتاحة بشأن الهجرة والمهاجرين

تتوفر بيانات بشأن المهاجرين من الأردن وإليه، إلا أنها مبعثرة بين عدد من الجهات المختصة ولا يوجد نظام للربط الإلكتروني بينها. وبالتالي، يصعب وضع صورة إحصائية دقيقة بشأن المهاجرين، ما يعيق القدرة على التحليل العلمي لتأثير الهجرة على التنمية في الأردن.

9. غياب آلية للتنسيق في ملف الهجرة

أظهر البحث الميداني أن مختلف الوزارات والهيئات الحكومية تبذل جهوداً في التنسيق مع باقي الوزارات المعنية والجهات غير الحكومية والدولية. إلا أن غياب آلية مؤسسية لتنسيق الجهود في ملف الهجرة يحد من قدرة الدولة على وضع سياسيات أفضل في هذا الملف الحيوي وتنفيذها واستثمار عوائد الهجرة في التنمية.

تدني الأجور والإجحاف، وعدم دفع الأجور، وظروف العمل غير الآمنة، وساعات العمل الطويلة²⁷.

6. ضعف الإطار الوطني لحوكمة الهجرة

يعاني الأردن من قصور التشريعات ونظم الحوكمة التي تتعامل مع ظاهرة الهجرة من البلد وإليه. ويشكل ذلك عائقاً أمام الاستفادة القصوى من العوائد الإيجابية للهجرة والقدرة على الحد من آثارها السلبية.

7. ضعف القدرة على التواصل مع المهاجرين الأردنيين في الخارج

الجهود المبذولة للتواصل مع المهاجرين الأردنيين محدودة، وهو ما يحد بدوره من الجهود الرامية إلى تشجيع الجالية الأردنية على الاستثمار في الأردن ونقل المهارات المكتسبة إليه.

6. التوصيات

المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ورابطات المهاجرين وأصحاب العمل والمنظمات العمالية ووسائل الإعلام، لضمان فعالية الجهود وتثبيت النهج التشاركي في حوكمة الهجرة.

بناء على نتائج التحليل الكمي والنوعي في هذه الدراسة، ونتائج المقابلات التي أجريت مع 20 جهة حكومية وغير حكومية، وضعت لائحة من التوصيات في مجال السياسات يمكن أن يسترشد بها الأردن في حوكمة الهجرة، وتفعيل استثمار عوائدها الإيجابية، والحد من نتائجها السلبية.

جيم. تطوير البيانات المتعلقة بالهجرة

1. توحيد التعريفات والتصنيفات المتعلقة بالهجرة، واعتماد منهجيات علمية موحدة لقياس حجم الهجرة من الأردن وإليه.
2. بناء القدرات التقنية للعاملين في مجال جمع الإحصاءات المتعلقة بملف الهجرة وتحليلها، بمن فيهم العاملون في دائرة الإحصاءات العامة.
3. ربط قواعد البيانات المتعلقة بالمهاجرين في مختلف الوزارات ربطاً إلكترونياً.
4. إجراء مسح متخصصة ودورية لحصر أعداد غير الأردنيين المقيمين في البلد وخصائصهم وإيجاد التمويل اللازم لتحقيق ذلك.
5. تفعيل دور السفارات والقنصليات الأردنية في جمع بيانات بشأن الجاليات الأردنية، بمن فيهم العمال والطلاب. وكذلك، تفعيل دور السفارات والقنصليات الأجنبية داخل الأردن في جمع بيانات بشأن الجاليات غير الأردنية.
6. توفير البيانات الديمغرافية للأردنيين المقيمين في الخارج لتحسين الخدمات المقدمة لمختلف فئات المهاجرين.

ألف. تطوير الإطار المؤسستي لحوكمة الهجرة

1. تأسيس إدارة خاصة في وزارة مرجعية محددة لإدارة ملف حوكمة الهجرة.
2. وضع استراتيجية وطنية لحوكمة الهجرة من الأردن وإليه تتلاءم مع الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها الدولة.
3. حصر القوانين والقرارات التنفيذية المتعلقة بالمهاجرين وإصلاحها، واعتماد قوانين وقرارات تنفيذية عند الاقتضاء.

باء. تفعيل التنسيق بين مختلف الجهات المعنية

1. تأسيس لجنة تنسيقية تُعنى بحوكمة الهجرة تضم جميع الوزارات والمؤسسات المعنية بالهجرة، وذلك بقيادة الوزارة الرئيسية المعنية بإدارة هذا الملف.
2. إنشاء آلية للتنسيق بين الوزارات المعنية ومختلف الجهات غير الحكومية، بما فيها

دال. تمكين المهاجرين من المساهمة في عملية التنمية

توصيات لتفعيل مساهمة المهاجرين في التنمية،
وتغيير الصورة النمطية السلبية عن الهجرة.

هاء. ضمان حقوق المهاجرين وحمايتهم من الاستغلال وسوء المعاملة

1. تصويب أوضاع غير الأردنيين المقيمين في الأردن من خلال تيسير طلبات الإقامة القانونية أو التشجيع على العودة الطوعية والأمانة للمهاجرين غير النظاميين.
2. فرض الضمان الاجتماعي الإلزامي لجميع المهاجرين إلى الأردن وتطوير آليات مراقبة التنفيذ.
3. ضمان حقوق العمال غير الأردنيين من خلال منحهم أجر عادل وتعويض وراتب تقاعدي ومكافآت نهاية الخدمة.
4. تصويب أوضاع غير الأردنيين الذين ليس بحوزتهم إقامة قانونية لتفادي تعرضهم لأي نوع من أنواع الاستغلال.
5. اعتماد عقوبات رادعة لمستغلي المهاجرين غير الأردنيين المقيمين في الأردن.
6. المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
7. تنظيم شركات تستقدم العمال المنزليين ووضع معايير وشروط وآليات لحمايتهم.
8. تطوير السياسات والآليات المعتمدة لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

واو. توفير الخدمات اللائقة للمهاجرين

1. إدماج المهاجرين غير الأردنيين في الخطط والاستراتيجيات المعتمدة في القطاعات الخدماتية، بما في ذلك الصحة والتعليم.

1. حض الأردنيين المقيمين في الخارج على التواصل مع السفارات والبعثات الأردنية، والاهتمام بالجمعيات والنوادي الأردنية التي تعمل على خدمة الجاليات الأردنية في الخارج.
2. اعتماد برامج وتسهيلات لجذب استثمارات الجاليات الأردنية في مشاريع تنموية في الأردن.
3. إجراء مسح دقيق لتتبع أعداد المغتربين الأردنيين ذوي المهارات العالية من أجل فهم أثر هجرة الأدمغة والحد من آثارها السلبية، وتطوير برامج لنقل الخبرات من المغتربين إلى الداخل.
4. تطوير الأردن لشراكات مع البلدان المضيفة لنقل المهارات والاستثمار في قوة عاملة ماهرة في الداخل تستفيد منها الجهتان، ما يساعده على أن يصبح أكثر إنتاجية وأكثر قدرة على المنافسة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من البطالة. ويمكن للمهاجرين أيضاً الدخول إلى بلدان المقصد كعمال مهرة لتلبية الطلب على العمالة الماهرة.
5. إدماج المهاجرين الدوليين في المجتمع الأردني عن طريق خطط التنمية والبرامج الهادفة إلى تعزيز القدرات في جميع المجالات.
6. التوصل إلى آلية لتتبع وقياس التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون من الأردن وإليه، وإيجاد بدائل تكنولوجية مبتكرة لإرسال التحويلات المالية باستخدام الوسائل الرقمية وحلول مصرفية تستهدف المهاجرين وتناسب مع حاجاتهم.
7. تخفيض الرسوم المفروضة على التحويلات المالية من الأردن وإليه بموجب خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
8. إجراء دراسات علمية بشأن المساهمة الاقتصادية للمهاجرين إلى الأردن لتحديد الثغرات، وتقديم

زاي. تفعيل التعاون الدولي والشراكات

1. تفعيل التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون مع المنظمات الدولية، بهدف بناء المعارف وتبادل الخبرات في مجال حوكمة الهجرة.
2. تفعيل التعاون الثنائي بين الأردن وبلدان المنشأ والمقصد لتوسيع مسارات الهجرة النظامية والحد من الهجرة غير النظامية.
3. الحصول على التمويل من الجهات المانحة لتنفيذ برامج تساهم في حوكمة الهجرة واستثمار عوائدها في التنمية.

2. تقديم الدعم المالي والبشري للقطاع الصحي لإتاحة الخدمات الملائمة للأعداد المتزايدة من المهاجرين.
3. شمول المهاجرين في المسوح الديمغرافية والصحية للحصول على بيانات علمية بشأن وضعهم الصحي وظروفهم²⁸.
4. تقديم الدعم المالي والبشري للمدارس لتتكيف مع الأعداد المتزايدة من الطلاب المهاجرين.
5. إجراء مراجعة دورية مستمرة لمخرجات التعليم تشمل الطلاب غير الأردنيين المقيمين في الأردن.

28 في المسوحات بالعينة التي تجريها دائرة الإحصاءات العامة، تجمع البيانات عن كافة السكان الأردنيين وغير الأردنيين لمختلف الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

المرفق 1. التعدادات العامة للمساكن والسكان 1979-2004

ويبين جدول المرفق 1.1 توزيع السكان غير الأردنيين استناداً إلى نتائج التعداد العام للمساكن والسكان لعام 1979 حسب المحافظة والجنس. وتشير البيانات إلى أن محافظة العاصمة جذبت حوالي ثلثي غير الأردنيين، أي 65.6 في المائة (58,384) لما تتوفر فيها من عناصر جذب، منها فرص العمل والخدمات، تلتها محافظة اربد بنسبة بلغت 16.7 في المائة (14,884)، ثم محافظة معان بنسبة 8.7 في المائة. واجتذب إقليم الوسط (محافظاتا العاصمة والبلقاء) 71.6 في المائة من غير الأردنيين، في حين اجتذب إقليما الشمال والجنوب 16.7 في المائة و11.7 في المائة على التوالي.

باء. التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1994

أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1994 أن عدد سكان الأردن قد بلغ 4,139,458 نسمة، شكل الأردنيون منهم 92.4 في المائة (أي 3,824,493 نسمة) في حين شكل غير الأردنيين النسبة المتبقية، وهي 7.6 في المائة (أي 314,965 نسمة). وبلغ عدد الذكور غير الأردنيين 209,068 ذكراً، أي 66.4 في المائة من مجموع غير الأردنيين المقيمين في الأردن، في حين بلغ عدد غير الأردنيات 105,897 أنثى أو 33.6 في المائة. وبلغت نسبة الذكور إلى الإناث بين غير الأردنيين 197.4 ذكراً لكل 100 أنثى، ما يشير إلى أن عدد الذكور يشكل ضعف

التعداد العام للمساكن والسكان لعام 1979

أظهرت نتائج التعداد العام للمساكن والسكان لعام 1979 أن عدد سكان الأردن قد بلغ 2,132,989 نسمة، منهم 2,100,019 نسمة يقيمون في البلد، في حين يقيم 32,970 أردني في الخارج. وبلغ عدد الذكور 1,115,835 ذكراً، أي ما يعادل 52.3 في المائة، في حين بلغ عدد الإناث 1,017,154 أنثى، أي 47.7 في المائة. وبالتالي، بلغت نسبة الذكور إلى الإناث 109.7، ما يعني وجود حوالي 110 ذكراً لكل 100 أنثى. وبلغ عدد غير الأردنيين المقيمين في الأردن 88,968 نسمة، أي ما يعادل 4.2 في المائة من مجموع السكان، وشكل الذكور 66.6 في المائة (59,282 ذكراً)، في حين شكلت الإناث النسبة المتبقية، وهي 33.4 في المائة (29,686 أنثى).

جدول المرفق 1.1 توزيع السكان غير الأردنيين المقيمين في الأردن حسب المحافظة والجنس، 1979

المحافظة	الجنس	
	أنثى	ذكر
العاصمة	20,547	37,837
البلقاء	1,336	3,976
اربد	6,338	8,546
الكرك	225	2,401
معان	1,240	6,522
المجموع	29,686	59,282

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمساكن والسكان لعام 1979.

في حين اجتذب إقليما الشمال والجنوب 16.1 في المائة و8.5 في المائة على التوالي.

جيم. التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004

بينت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004 أن عدد غير الأردنيين المقيمين في الأردن بلغ 392,273 نسمة. وشكل الذكور 59 في المائة منهم (231,340)، في حين شكلت الإناث النسبة المتبقية 41 في المائة. ويبين جدول المرفق 1.3 توزيع غير الأردنيين المقيمين في الأردن استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004 حسب الفئة العمرية. وتبين أن المهاجرين غير الأردنيين في أعمار القوى البشرية (15-64 سنة) شكلوا النسبة الأكبر من المهاجرين، أي 74 في المائة، في حين شكل صغار السن (0-14) 24.4 في المائة وشكل كبار السن (65+) 1.6 في المائة.

جدول المرفق 1.3 توزيع السكان غير الأردنيين المقيمين في الأردن حسب الفئة العمرية، 2004

النسبة المئوية	العدد	الفئة العمرية
24.2	94,924	14-0
73.5	288495	64-15
2.3	8854	+65
100.0	392,273	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004.

ويبين جدول المرفق 1.4 توزيع السكان غير الأردنيين استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004 حسب المحافظة. وتشير البيانات إلى أن محافظة العاصمة اجتذبت أكثر من نصف عدد غير الأردنيين، أي 53.5 في المائة منهم، تلتها محافظة الزرقاء بنسبة بلغت 14.4 في المائة، ثم محافظة اربد

عدد الإناث تقريباً. وبمقارنة الأردنيين مع غير الأردنيين، بلغت نسبة الذكور الأردنيين من مجموع الأردنيين 51 في المائة مقابل 49 في المائة للإناث، كما بلغت نسبة الذكور إلى الإناث بين الأردنيين 104.2 ذكراً لكل 100 أنثى.

ويبين الجدول 1.2 توزيع السكان غير الأردنيين استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1994 حسب المحافظة.

جدول المرفق 1.2 توزيع السكان غير الأردنيين حسب المحافظة، 1994

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
العاصمة	168,434	53.5
البلقاء	21,772	6.9
الزرقاء	42,674	13.5
مادبا	4,761	1.5
اربد	23,517	7.5
المفرق	9,031	2.9
جرش	16,744	5.3
عجلون	1,320	0.4
الكرك	7,353	2.3
الطفيلة	1,519	0.5
معان	5,809	1.8
العقبة	12,031	3.8
المجموع	314,965	100.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1994.

وتشير البيانات إلى أن محافظة العاصمة جذبت أكثر من نصف عدد غير الأردنيين، أي نسبة 53.5 في المائة، تلتها محافظة الزرقاء بنسبة بلغت 13.5 في المائة، ثم محافظة اربد بنسبة 7.5 في المائة. واجتذب إقليم الوسط (محافظات العاصمة والبلقاء والزرقاء ومادبا) 75.4 في المائة من غير الأردنيين،

ويبين جدول المرفق 1.5 توزيع الأردنيين المقيمين في الأردن استناداً إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004 حسب الفئة العمرية.

جدول المرفق 1.5 توزيع الأردنيين المقيمين في الأردن حسب الفئة العمرية، 2004

النسبة المئوية	العدد	الفئة العمرية
38.6	1,806,279	14-0
58.0	2,716,263	64-15
3.4	159,427	+65
100.0	4,681,969	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004.

وتشير البيانات إلى أن الأردنيين في أعمار القوى البشرية (15-64 سنة) شكلوا النسبة الأكبر من السكان الأردنيين، أي 58 في المائة في حين شكل صغار السن (0-14) 38.6 في المائة وكبار السن (65+) 3.4 في المائة.

بنسبة 8 في المائة. واجتذب إقليم الوسط (محافظات العاصمة والبلقاء والزرقاء ومادبا) 74.9 في المائة من غير الأردنيين، في حين اجتذب إقليم الشمال والجنوب 17.1 في المائة و8 في المائة على التوالي.

جدول المرفق 1.4 توزيع غير الأردنيين حسب المحافظة، 2004

النسبة المئوية	العدد	المحافظة
53.5	209,773	العاصمة
5.6	21,913	البلقاء
14.4	56,508	الزرقاء
1.4	5,491	مادبا
8.0	31,394	أربد
3.8	14,924	المفرق
5.0	19,496	جرش
0.3	1,294	عجلون
2.2	8,761	الكرك
0.4	1,418	الطفيلة
1.4	5,685	معان
4.0	15,616	العقبة
100.0	392,273	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004.

المرفق 2. أعضاء اللجنة التوجيهية للدراسة

أعضاء اللجنة التوجيهية لدراسة الهجرة

الاسم	الجهة
السفير صدقي العموش السيد منير أبو مغلي	وزارة الخارجية وشؤون المفترين
السيد غالب حسين الشرعة	وزارة الداخلية
السيد صخر البدارين	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
د. رويدا الفرجات	وزارة الصحة
الآنسة ميسون عزالدين برهومة	وزارة العمل
السيد عبدالله علي حسونة	وزارة التربية والتعليم
السيد يوسف محمد الزعبي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
د. ليلى الدباس	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
السيدة رندا عادل روبين عبدالله	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات
السيد تيسير "محمد رضا" مقدادي	دائرة الإحصاءات العامة
السيد وائل محادين	البنك المركزي الأردني
السيد ثائر محمد الصغير	مديرية الأمن العام/إدارة الحدود والأجانب
السيد محمد الخلايلة	غرف الصناعة
السيدة ليالي أبو سير	صندوق الأمم المتحدة للسكان
الآنسة هبة اباطة	منظمة الهجرة الدولية
السيدة فوزية استيتية السيد محمد النصور	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
السيد قيس القطامين	وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)
السيدة منال سويدان	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن

المرفق 3. مقابلات مع ممثلي الجهات الحكومية والدولية

مقابلات مع ممثلي الجهات الحكومية والدولية

الجهة	اسم المندوب	تاريخ المقابلة
وزارة العمل	السيد ميسون برهومة	9 شباط/فبراير 2022
وزارة الصحة	د. هديل السائح د. رويدة الفراجات	14 شباط/فبراير 2022
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	السيد يوسف الزعبي	17 شباط/فبراير 2022
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	د. حصرم الفايز	21 شباط/فبراير 2022
وزارة التربية والتعليم	السيد عبدالله حسونة	21 شباط/فبراير 2022
وزارة السياحة والآثار	السيدة هناء حجاوي	19 شباط/فبراير 2022
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	السيد منير ابو مغلي	28 شباط/فبراير 2022
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	د. لينا الدباس	19 شباط/فبراير 2022
وزارة الداخلية/ مديرية الجنسية وشؤون الأجانب والاستثمار	السيد باسم دهامشة السيد غالب الشرعة	9 شباط/فبراير 2022
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	السيدة رندا روبين	14 شباط/فبراير 2022
مديرية الأمن العام/ إدارة الإقامة والحدود	السيد عماد محمد ذيب السيد علي خريسات السيد خلدون عثمانة السيد ثائر الصغير	20 شباط/فبراير 2022
دائرة الإحصاءات العامة	السيد تيسير مقدادي	17 شباط/فبراير 2022
المنظمة الدولية للهجرة	السيدة هبة اباطة د. منال علي السيدة صبا ملكاوي السيدة ليلى طعمة	16 شباط/فبراير 2022
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	السيد محمد النسور	20 شباط/فبراير 2022
البنك المركزي الأردني	السيد وائل محادين	23 شباط/فبراير 2022
غرفة تجارة الأردن	السيدة لانا بني هاني	23 شباط/فبراير 2022
غرفة صناعة الأردن	السيد احمد الكوفحي	23 شباط/فبراير 2022
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	السيدة منال سويدان	1 آذار/مارس 2022
صندوق الأمم المتحدة للسكان	السيدة ليالي ابو سير	28 شباط/فبراير 2022
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	السيد قيس القطامين	28 شباط/فبراير 2022

المراجع

- البنك المركزي الأردني، 2022.
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، قانون الضمان الاجتماعي الأردني لسنة 2010 وتعديلاته.
- إدارة الإقامة والحدود، قانون الإقامة وشؤون الأجانب الأردني رقم 24 لسنة 1973 وتعديلاته.
- الفندي، اسامة وآلاء البشايرة (2014)، العمالة الوافدة في الأردن: تحليل للواقع وسياسات الإحلال.
- الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمساكن والسكان لعام 1979.
- الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1994،
https://dosweb.dos.gov.jo/ar/censuses/population_housing/census1994/
- الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004،
https://dosweb.dos.gov.jo/ar/censuses/population_housing/census1994/
- الأردن، دائرة الإحصاءات العامة (2015)، التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015،
<https://dosweb.dos.gov.jo/wp-content/uploads/2017/08/Census2015.pdf>
- صالح، كمال، 2022، الأردن والهجرة الدولية.
- الأردن، وزارة الخارجية الأردنية، 2015.
- الأردن، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين 2022.
- الأردن، وزارة العمل، التقرير السنوي لعام 2020.
- الأردن، وزارة العمل، التقرير السنوي 1981.
- الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالارقام 2019، 2020، 2021.
- الأمم المتحدة (2018)، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين،
<https://www.unhcr.org/ar/5c470d034>
- الأمم المتحدة (2019)، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية،
<https://www.unhcr.org/ar/5c470d034>
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي نحو منظومة حماية اجتماعية متكاملة، أيار/مايو
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-2014-beirut/documents/genericdocument/wcms_246623.pdf
- UNHCR (2023), Registered Refugees and Asylum-Seekers in Jordan,
<https://data.unhcr.org/en/documents/details/99989>.
- BARTOLOMEO, DI, Anna, etl., 2010, CARIM – Migration Profile, Jordan, The Demographic-Economic Framework of Migration, The Legal Framework of Migration.

<http://www.oit.org/global>.

Jordan Strategy Forum (2018), The Economics of Jordanian Remmitances.

United Nations (2020), International Migration 2020 Highlights, <https://www.un.org/en/desa/international-migration-2020-highlights>.

World Bank (2020). COVID-19 crisis through a migration lens. Migration and Development Brief 32.
www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/22/world-bank-predicts-sharpest-decline-of-remittances-in-recent-history.

البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/indicator/>.

<https://jordan.un.org/ar/211423>.

فضيلات، أيمن (2020)، الجزيرة، مخوفات من هجرة عكسية للعمالة الأردنية بالخليج. فهل تتعمق الأزمة الاقتصادية؟،

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/7/11>



